

((مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية: كركوك (نموذجاً)))

بحث مقدم من قبل

م.د.سامر مؤيد عبد اللطيف - م.د.ياسر عطوي الزبيدي

جامعة كربلاء - كلية القانون

الخلاصة :-

حضيت قضية كركوك منذ سقوط النظام السابق في العراق سنة 2003 بأهمية اتسعت أبعادها لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي والتنوع العرقي والمصالح السياسية والإستراتيجية الوطنية والإقليمية المتقاطعة في هذه المنطقة الغنية باحتياطاتها النفطية، والحيوية بدلالة موقعها الجيو استراتيجي .

وتتأى إشكالية البحث من ولوج قضية كركوك منعدجا صعبا من التجاذبات والتقاطعات الإستراتيجية التي رسمت حدودها المصالح الإستراتيجية المتقاطعة لأطراف وقوى محلية وإقليمية ولم يكن السقف القانوني والدستوري قادرا على كبح جماح تلك التجاذبات او لجم مطامعها حتى غدت قضية كركوك أعقد مسائل العراق السياسية منذ الاستقلال، وقضية أثنية كلاسيكية لا يضاهاها إلا الصراع حول مدينة القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين هدف البحث : يسعى الباحثان الى إثبات فرضية مفادها : ((ان فرص الخروج من ازمة كركوك قائمة مع توافر الإرادة الوطنية المخلصة والثقة المتبادلة بين الرفقاء والحرص على ضمان التوافق الوطني واعتماد لغة الحوار السلمي والاحتكام الى مرجعية الدستور النافذ بعد إعادة تأهيل المواد الخاصة بمعالجة هذه القضية))

وقد استعان الباحثان بأدوات المنهج التحليلي النظمي في فرز مدخلات الازمة وتتبع سياق تفاعلها بقصد تحليل تداعيات مخرجاتها وسبل علاجها باعتماد منهج المشاهد الافتراضية.

وفي هذا السياق جرى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة :

تصدى المبحث الاول لمدخلات التأزم لقضية كركوك ضمن أبعاده التاريخية ، والجيو إستراتيجية ، والعرقية. وتقصى المبحث الثاني خارطة التقاطعات في المصالح الإستراتيجية ودائرة الصراع حولها تحت سقف الدستور وفوق ارض الواقع السياسي، في حين انصرف المبحث الثالث الى تحري سبل المعالجة الممكنة لهذه المشكلة مع تحري التبعات المتوقعة لكل حل ضمن اطار المشاهد الافتراضية مستقبلية .

Abstract

The case of Kirkuk has attracted an importance specially when the past Iraqi regime collapsed. This importance has expanded in its boundaries to receive the faltering of historical congesting , the ethnic plurality and the conflicting of the political and strategic interests in this rich area according to its petrolic providing and its geo-strategic position.

The problem of this research is coming from entering the case of Kirkuk a difficult rounding due to strategic conflict among the interests of many internal and external powers with out any constitutional or legal cover which could prevent like this conflict; therefore this case has become the most complicated question in present Iraq.

The purpose of research is: ((There is a chance for resolving the Kirkuk crisis, if there are a sincere national intending, mutual trust, the guarantee of national conformity, and depending on the peaceful dialog with regarding the constitution after reviewing of its articles))

The researcher has used the tools of systemic analytical approach beside the hypothetic scenes approach in order to get his aim .

In this context , we have divided the research into three parts : The first one dealt with the causes of Kirkuk crisis within its historical, geo-strategic, and ethnic dimensions .

The second part has investigated the conflict of strategic interest and the dispute according the constitution and the nolitical fact .

المقدمة :

أهمية البحث :

حضيت قضية كركوك منذ سقوط النظام السابق في العراق سنة 2003 بأهمية اتسعت ابعادها ، لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي ، والتنوع العرقي والمصالح السياسية والإستراتيجية الوطنية والاقليمية المتقاطعة في هذه المنطقة الغنية باحتياطاتها النفطية ، والحيوية بدلالة موقعها الجيو استراتيجي . مثلما تستحضر هذه القضية أهميتها من واقع التحديات التي تفرضها على مستقبل الدولة العراقية وقدرة النظام السياسي فيها على ترسيخ ثوابت الوحدة الوطنية وتشديد ثقافتها على ارضية رصينة من التوافقات السياسية ضمن الأطر الدستورية والديمقراطية البعيدة عن نهج العنف وثقافة الاقصاء والاستحواذ.

إشكالية البحث :

تتأتى إشكالية البحث من ولوج قضية كركوك منعرجا صعبا من التجاذبات والتقاطعات الإستراتيجية التي رسمت حدودها المصالح الاستراتيجية المتقاطعة لاطراف وقوى محلية وإقليمية ولم يكن السقف القانوني والدستوري قادرا على كبح جماح تلك التجاذبات او لجم مطامعها حتى غدت قضية كركوك أعقد مسائل العراق السياسية منذ الاستقلال، بل يمكن وصف الجدل والصراع حول هوية هذه المحافظة، كما يرغب البعض وصفه، قضية أثنية كلاسيكية لا يضاهاها إلا الصراع حول مدينة القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويقف المهتمون اليوم في تحد كبير أمام سؤال تقرير المصير لهذه المنطقة، والذي ضمنه الدستور العراقي الجديد، ورغم محاولات الحكومة العراقية تأجيل هذا الملف منذ استحقاقه نهاية السنة الماضية، إلا أنه أطل برأسه في الاونة الاخيرة حاملا معه شتى الكوابيس ليس فقط للحكومة المركزية التي تجاهد لاستبقاء الوضع كما هو، بل لدول الجوار التي أحست بتهديد كبير لهذا السيناريو الذي لطالما جاهدوا لاستبعاده في الأربعين سنة الماضية.

هدف البحث :

يسعى البحث الى إثبات فرضية مفادها : ((ان فرص الخروج من ازمة كركوك تتأتى من توافر الإرادة الوطنية المخلصة والثقة المتبادلة بين الفرقاء والحرص على ضمان التوافق الوطني واعتماد لغة الحوار السلمي والاحتكام الى مرجعية الدستور النافذ بعد إعادة صياغة المواد الخاصة بمعالجة هذه القضية)) وقد استعان الباحث بأدوات المنهج التحليلي النظمي في فرز مدخلات الازمة وتتبع سياق تفاعلها بقصد تحليل تداعيات مخرجاتها وسبل علاجها باعتماد منهج المشاهد الافتراضية.

خطة البحث :

جرى تقسيم البحث على ثلاثة محاور رئيسية :
تصدى المبحث الاول لمدخلات التازم لقضية كركوك ضمن ابعاده التاريخية ، والجيو استراتيجية ، والعرقية .
وتقصى المبحث الثاني خارطة التقاطعات في المصالح الاستراتيجية ودائرة الصراع حولها تحت سقف الدستور وفوق ارض الواقع السياسي .
في حين انصرف المبحث الثالث الى تحري سبل المعالجة الممكنة لهذه المشكلة مع تحري التبعات المتوقعة لكل حل ضمن اطار المشاهد الافتراضية المستقبلية . ثم خاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال البحث .

المبحث الاول : مدخلات التازم:-

لا يخطئ الراي الذي يقول بان قضية كركوك تعد نزاعا اثنيا من الطراز الاول ، كونها نتاج تفاعل متغيرات عدة اسهمت في بلورتها وتعقيدها ، بعضها ينبثق من حق تاريخي ، وبعضها الاخر كان وليد الاهمية الجيو استراتيجية للمنطقة ، والبعض الاخر تاتي من واقع الفسيفسائية العرقية التي يتشكل منها مجتمع كركوك .

المطلب الاول: الحق التاريخي وجذور المشكلة

تأسست مدينة كركوك الحالية، وهي مركز محافظة كركوك، على أطلال المدينة الآشورية القديمة أرابخا (عرفة) التي يقدر عمرها بحوالي (5000) سنة. وتعد كركوك من أقدم مدن العالم. ونظراً لخصوبة تربتها وأهمية موقعها الجغرافي بين امبراطوريات البابليين والآشوريين، شهدت كركوك معارك عديدة بين تلك الأمبراطوريات التي بسطت سيطرتها على المدينة في فترات تاريخية متباينة (1).

اصبحت أرابخا " كركوك " جزءاً من الامبراطورية الاكديّة في الالف الثالث ق. م وبعد ان تحطمت وحدة البلاد السياسية، تم الاستلاء على اقسام كبيرة منها من قبل الكوتيين. والكوتيون هم من الاقوام الجبلية التي كانت تستوطن اواسط جبال زاكروس في منطقة (همدان)؛ وكانت (اربييل وكركوك) من قواعدهم الرئيسية حينما اختاروا منطقة كركوك " أرابخا " مركزاً لحكمهم سنة (2211 - 2120) ق. م. وتولى منهم اثنا عشر ملكاً. وهنا تشبث الاكراد بحق تاريخي في مدينة كركوك استخلصوه من (الكوتيين)، اذ يذهب الباحث الكردي (عوني الداودي) إلى أن: ((الدلائل التاريخية تشير أن الكوتيين على الأرجح هم الذين وضعوا اللبنة الأولى لبناء هذه المدينة وهم الذين يمثلون- وفقاً لبعض المصادر التاريخية- الأصول الأولى للشعب الكردي والذين حكموا هذه المنطقة طوال 91 سنة)) (2).

ووقعت " ارابخا " كركوك بعد ذلك بيد الملك العيلامي "ابن شوتاك" "1165 - 1151 ق.م." حتى استعادها الملك الآشوري (ادد نيراري الثاني) سنة 1156-1025 ق.م. وفي نهاية سنة 615 ق.م. خضعت كركوك للامبراطورية (الميدية) سنة 546 ق.م. ومن بعدها خضعت للسيطرة (الآخمينية) بزعامة الملك (كورش) الذي يعد المؤسس الحقيقي لسلالة (الآخمينية) الحاكمة للفترة ما بين 539 - 331 ق.م. وبقيت مدينة (ارابخا) تحت الحكم (الآخميني) حوالي 208 سنة حتى تحولت الى انقاض. ثم خضعت المنطقة إلى نفوذ المقدونيين والساسانيين حتى سنة 636 م، وبقيت كركوك تحت رحمة (آل ساسان) "الفرس" وملوكهم كسرى حتى انقرضت دولتهم على يد العرب المسلمين في واقعة القادسية الشهيرة سنة 636 م. (3)

ويجمع الباحثون أن الوجود المسيحي هو أقدم من الوجود العربي ومنه ينبثق الحق التاريخي الذي تشبث به الاقلية (الكلدو اشورية) في مدينة (كركوك)، وذلك عندما امتست المدينة مركزاً للـ(نساطرة) المسيحيين. وعندما اصبحت البلاد العراقية كلها بلاداً اسلامية، اضحت (كركوك) منذ ذلك التاريخ احدى المدن الاسلامية، فتوجه القادة الاسلاميون (سعد بن ابي وقاص وهاشم بن عتبة ومعه الاشعث بن قيس الكندي) شمالاً ففتحو (دافوق)، ثم توجهوا نحو (كورة باجرمي) ومن ثم زحفوا نحو شهرزور. وفي هذه الحقبة التاريخية يسجل التركمان حضورهم الحضاري على ارض (كركوك) مع طلائع الفتح الاسلامي القادم من الجزيرة العربية بقيادة (عبيد الله بن زياد) عام (54) الذين استقروا هناك وتزاوجوا مع التركستان. ولم يكتف العراقيون بالاستقرار والتزاوج مع الترك بل انهم بعثوا بالمقاتلين الترك ليستقروا بدورهم في العراق وانصهروا مع العراقيين واستعربوا مثل الآلاف المؤلفة من المهاجرين من مختلف البلدان (4).

وفي اقل من قرن تنامى هذا الوجود (التركمان) في العراق بحيث انهم اصبحوا جزءاً من الجيش الاموي المقيم. وقد بلغ الحضور التركماني ذروته في العصر العباسي حينما قام الخليفة العباسي (المعتصم) باستقدام اكثر من (50) الف محارب (تركستاني) من احواله وبنى لهم مدينة (سامراء) (4).

واسس كثير من الامراء (السلجوقيين) امارات تركمانية في العراق كامارة اتابكية الموصل وامارة بن زين الدين گوجوك باربييل وامارة قفجاق في كركوك والتي بقيت لفترة طويلة على مسرح التاريخ السلجوقي واحتلت مركزاً استراتيجياً مهماً بحكم موقعها، واصبحت لها مكانة بارزة في الاحداث التي شهدتها شمالي العراق (5).
وحينما سيطر العثمانيون على العراق. تم تقسيمه إلى (17) سنجق (لواء) وكان سنجق (كركوك) وسنجق (السلمانية) ضمن ولاية (شهرزور). وفي سنة 1879 كانت (كركوك) جزءاً من ولاية (الموصل) كما يتضح التقسيمات الادارية الاتية:-

الموصل: وتشمل دهوك، زاخو، العمادية، سنجار، عقرة.

شهرزور: وتشمل كركوك، أربيل، رانية، راوندوز، كويه، كفري.

السلمانية: وتشمل بازيان، حلبجة، شهرزور، ميركه سور.

كانت اللغة (التركية) هي اللغة السائدة في الأسواق والدوائر الرسمية والمدارس لمدينة (كركوك) حتى الاربعينيات من القرن الماضي وذلك كنتيجة طبيعية لسيادة الحكم العثماني لأكثر من خمسة قرون في المنطقة (6)

بعد انهيار الامبراطورية (العثمانية) تم توقيع المعاهدة بين (تركيا وبريطانيا العظمى) سنة (1926) وتوقيع معاهدة (1946) مع الحكومة العراقية وبموجبها بقيت ولاية (الموصل) ومن ضمن هذه الولاية مدينة (كركوك) تركمانية مرتبطة بالسلطة المركزية في (بغداد) وفي حالة اي تغيير ديمغرافي لمدينة (كركوك) ، لتركيا حق التدخل.

إن إصرار (بريطانيا) على التمسك بولاية (الموصل) في المفاوضات التقسيمية لأرث الدولة العثمانية ، بينها وبين فرنسا خلال مفاوضات (سايكس- بيكو) كان بسبب معرفة بريطانيا المؤكدة بوجود الاحتياطي الهائل للثروة الجديدة المكتشفة في العالم آنذاك (نפט) وتساعد أهميتها الاقتصادية والسياسية، ابان ما سمي بمشكلة الموصل في أواسط العشرينيات من القرن الماضي، بل وحتى تشكيلة الدولة العراقية الحديثة التكوين وجلب الملك الحجازي (فيصل الاول) إلى حكمها كانت لتأمين جريان النفط ونقله عبر الانبوب النفطي الوحيد آنذاك عبر الأراضي السورية والاردنية (حيفا ونابلس) وصولاً إلى موانئ المتوسط.

ويمكن القول إن أول تغيير ديموغرافي في المدينة كان بسبب اضطرار المحتل الانجليزي الى استقدام العرب وغير العرب (الارمن النازحين من تركيا بعد المذابح التركية الشهيرة) ممن كانوا مستعدين للعمل (في شركة نفط العراق) الى مدينة كركوك وضواحيها لتأمين الأيدي السنطة الرخيصة الغير الماهرة لاستخدامها في مجال العمل والخدمات ، تلى ذلك قيام حكومة (ياسين الهاشمي) باستقدام (عرب الحويجة) الى غربي كركوك بأعداد كبيرة .

خلال العهد الملكي كانت للأكراد مطالبهم المتمثلة بالاعتراف بهويتهم القومية ومنحهم إدارة لا مركزية لمحافظةهم الكردية، ومن بينها كركوك . واثر فشل ثورته لجأ الملا(مصطفى البارزاني) قائد التمرد الكردي الى الاتحاد السوفيتي . وبعد انقلاب (14 /تموز/1958م) دعاه الزعيم عبد الكريم قاسم للعودة إلى العراق الامر الذي شجع الاكراد على ارتكاب مجزرة مروعة في (كركوك) ضد (التركمان) سنة (1959) تحت ذريعة التصدي للنزعات الطورانية الشوفينية (7). وعلى الرغم من ذلك ظل التمرد الكردي مشتعل في شمال العراق تارة يتقد ، وتارة يخبو حتى مجيء حكومة (عبد الرحمن البزاز) سنة (1966م)، اذ اتفق مع زعيم التمرد (البارزاني) على منح الاكراد جزءاً مما طالبوا به فتوقف القتال، لكنه كان اتفاقاً لانتقاط أنفاس أقرب منه إلى حل يرضي به الأكراد الذين كانت مطالبهم عدركوك محافظة كردية، وكان ذلك المطلب يتقدم على مطالبهم الأخرى . وبعودة النظام البعثي سنة (1968) الى سدة الحكم حاول البعثيون تهدئة المخاوف القومية للاكراد من خلال الدخول في المفاوضات التي دارت في سنة 1970م بين الرئيس المخلوع (صدام حسين) والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية انذاك والزعيم الكردي الملا (مصطفى البارزاني) للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة الكردية ، لكن (صدام حسين) قدم للزعيم الكردي ملعقة دسمة تمثلت بقانون الحكم الذاتي الذي اعترف بالحقوق القومية والثقافية للأكراد لأول مرة في تاريخهم، وسمح بقيام مجالس برلمانية وإدارة محلية لإقليمهم الذي سمي بإقليم كردستان، وضم ثلاث محافظات هي (أربيل ودهوك والسليمانية) والذي مثل انتصاراً كبيراً للقضية الكردية في العراق قياساً إلى وضع أكراد دول الجوار؛ وهو الأمر الذي دفع بمصطفى البارزاني إلى أن يضع (قضية كركوك) على الرف مؤقتاً بانتظار ظرف أفضل لكي لا ينسف ما حصل عليه من حقوق عظيمة في بيان (11 /أذار/ 1970م)

وعلى الرغم من ذلك لم يتم التوصل إلى حل حاسم بشأن قضية كركوك التي ظلت عالقة بانتظار معرفة الاحصائيات الرسمية عن نسب القوميات المختلفة في مدينة كركوك. وتم التخطيط لاجراء تلك الاحصائيات المهمة سنة 1977 م الا أن اتفاقية مارس /أذار ظلت حبرا على ورق قبل ذلك التاريخ اذ توترت علاقات الحكومة العراقية مع الزعيم الكردي الملا (مصطفى البارزاني) عندما أعلن الأخير رسمياً حق الأكراد في نفط كركوك. ونظراً لاصرار الأكراد على كردية كركوك، أعلنت الحكومة العراقية في (آذار 1974) الحكم الذاتي للاكراد من جانب واحد فقط دون موافقة الأكراد الذين عدوا الاتفاقية الجديدة بعيدة تماماً عن اتفاقية 1970 م اذ لم يعد اعلان 1974 مدن (كركوك و خانقين و جبل سنجار) من المناطق الواقعة ضمن الحكم الذاتي للاكراد وقامت الحكومة العراقية بالاضافة إلى ذلك باجراءات ادارية شاملة في مدينة كركوك كتغيير الحدود الادارية للمدينة بشكل يضمن الغالبية العددية للعرب في كركوك.

ومع خرق الأكراد لتحالفهم مع نظام صدام حسين سنة 1974 م وصعودهم للجبال حاملين معهم أسلحتهم معلنين البدء بانتفاضة مسلحة جديدة ، تدخل شاه إيران فأمد الأكراد بالأسلحة والمساعدات المالية وبالدعم

اللوجستي والعسكري ، لكن بعد اتفاق صدام حسين مع شاه إيران على حل خلافتهما السياسية والحدودية برعاية الرئيس الجزائري (هواري بومدين) في الجزائر سنة (1975م) نفّض شاه إيران يده من أكراد العراق فانهار التمرد الكردي خلال أسابيع قليلة ومنذ ذلك الحين خضعت كركوك لسياسات النظام البعثي المباد التي تمثلت بالاتي (8) :

1- ترحيل الاف العوائل الكردية والتركمانية من مدينة كركوك وأطرافها ومنع عودة الاكراد الملتحقين بالثورة الكردية اذ تم ترحيلهم الى مدن العراق الوسطى والجنوبية. وبدأت حملة عشوائية لترحيل الكرد من المناطق القريبة من مناطق تدفق النفط ورفعوا شعار (طرد الكرد أينما وجد النفط وتعريب المناطق النفطية) . وبعد ازدياد تدفق النفط من ابار بابا كركر تم تسريح العمال والمستخدمين الكرد من شركات النفط واحلال العمال العرب القادمين من الوسط والجنوب محلهم .

2- فصل المدن الكردية التابعة لمحافظة كركوك ذات القومية الكردية بعد تغيير أسمها الى التأميم ، ومنها (كفري) التي اضيفت اداريا الى محافظة (ديالى) و(كلار وجمجمال) الى محافظة (السليمانية) واطرافها (الزاب) ذات الغالبية العربية التابعة لمحافظة (الموصل) الى (كركوك) والابقاء فقط على قضاء (الحويجة) وبعض المناطق التابعة في الأصل الى قضاء (الشرقاط).. وفك ارتباط (طوزخورماتو) من كركوك و اضافتها الى محافظة (صلاح الدين). وهذا يعني أن عدد الوحدات الإدارية في محافظة كركوك قد انخفضت خلال عقد السبعينات من (23) إلى (11) وحدة فقط كما لم يتبق من مساحتها سوى اقل من النصف (9).

3- انشاء الحزام الأمني بتعريب المناطق المحيطة بمدينة كركوك منها (ديبس وشوان وقه ره حسن ونالتون كوبري) . و اشتدت تلك الحملات التعريبية بعد حملة الانفال السيئة الصيت بعد اباده أكثر من (182,000) مواطن كردي ، جلعهم من مناطق كركوك و كرميان.

4- تغيير الهويتين الكردية والتركمانية بأسم تغيير القومية والإمتناع عن شراء الدور أو ترميم دورهم أو انشائها وعكس ذلك اعطاء المنح المالية للعرب الوافدين والارض وغير ذلك من الامتيازات .

أزاء صور التعريب المذكورة ظهر تباين واضح وتأثر نمو السكان في المحافظة من قومية لأخرى، اذ ارتفعت نسب النمو بين العرب ، فيما أخذت تميل الى الانخفاض بين السكان الكرد والتركماني ؛ الامر الذي نتج عنه انخفاض في نسب الكرد لصالح العرب ، فمن مقارنة نتائج إحصاء 1957 و1977 بخصوص التوزيع القومي للسكان، يلاحظ ارتفاع نسبة السكان العرب من (2,28%) إلى (44,4%) على حساب السكان الكرد الذين انخفضت نسبتهم من (48,3%) إلى (37,6%) خلال نفس الفترة.

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية سنة (1991م) بأشهر قليلة دارت مباحثات سرية بين نظام (صدام حسين) والحزبين الكرديين الرئيسيين اللذين يتزعمهما (جلال الطالباني ومسعود البارزاني) ، وكان من جملة العقبات الرئيسية التي حالت دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين هو مطالبة الطرف الكردي بضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية (10) .

بعد سقوط النظام البعثي في العراق على يد التحالف الدولي جرت أول انتخابات بلدية في مدينة كركوك تحت إشراف الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) في (2003/5/24) لاختيار مجلس بلدية المحافظة اذ اختارت القوات الأمريكية 300 مندوب عن الكورد والعرب والتركماني والأشوريين كمجمع انتخابي قام بانتخاب مجلس المدينة المكون من (30) عضواً. وجاءت هذه الخطوة في ظل مساع ترمي إلى تخفيف حدة التوتر العرقي السائد في المدينة، وتنظيم أمور المحافظة وسد الفراغ الإداري والتشريعي فيها. وقد أكمل المجلس دورته الاولى مع اتمام العملية الانتخابية التي جرت في (30 /كانون الثاني/ 2005) والتي أسفرت عن أول مجلس منتخب للمحافظة عن طريق الاقتراع السري المباشر، وبدأ المجلس الجديد دورته الثانية في (6 / اذار/ 2005) وشغل الأكراد فيه (26) مقعداً من أصل (42)، بينما شغل العرب (6) مقاعد والتركماني (9) والمسيحيون مقعداً واحداً. ثم برزت قضية كركوك عندما أعلن الأكراد في كركوك رغبتهم في وضع نظام فيدرالي في العراق يضمن استقلال كركوك عن العراق وضمه لاحقاً إلى إقليم كردستان . وقد تبنى البرلمان الكردي هذا المشروع الذي قضى بأن تتألف محافظة كردستان من المناطق ذات الغالبية الكردية حسب إحصاء أجري سنة (1957م) أي قبل تطبيق سياسة "التعريب" في منطقة كركوك. وتشمل المناطق الكردية محافظات (دهوك وأربيل والسليمانية التي يسيطر عليها الأكراد منذ سنة (1991) إضافة إلى كركوك وأنحاء كردية في محافظة ديالى والموصل (11).

المطلب الثاني : الاهمية الجيو استراتيجية للمدينة :-

تقع كركوك التي تبلغ مساحتها الإجمالية (9426) كم2 شمال شرق محافظة بغداد عاصمة العراق بين خطي الطول (42,23) وخطي العرض (34,42). وسط هضبة قليلة الارتفاع انتشرت في سهل منحدر نحو الجنوب يبلغ ارتفاعها (1160) قدم عن مستوى سطح البحر ؛ تحدها من الشمال والشرق جبال زاكروس ومحافظة السليمانية والموصل بالتعاقب ، ومن الغرب نهر الزاب الصغير ومحافظة صلاح الدين ، ومن الجنوب سلسلة هضاب حمريين ومحافظة ديالى ، ومن الجنوب الغربي نهر ديالى. وتتضمن حدودها الإدارية خمسة أفضية (كركوك ، جمجمال ، داقوق ، كفري ، الحويجة) (12).

ومع اعادة تفحص موقع مدينة كركوك من المنظور الاستراتيجي تبرز اهميتها بوصفها نقطة وصل وربط بين الأناضول والعراق وايران ، فضلا عن وقوعها في مركز التقاطع والتداخل الاستراتيجي لما يعرف بالمثلث السني داخل العراق، ومثلث التوتر الاقليمي (الايراني التركي السوري) ، ما يجعلها ساحة مفتوحة لاستقبال تداعيات التصعيد في هذين الثالوثين المتنازعين .

من جانب اخر فان هذه المنطقة تمثل خط التماس الجيو حضاري بين ثقافات ومناطق متباينة، ما يعني أن من يسيطر عليها سيتمكن من التحكم بمصير العراق حاضره ومستقبله (13).

من جانب اخر، تتميز هذه المدينة بخصوبة اراضيها وتوافر المياه فيها ، خاصة وانها تساهم في انتاج الحبوب كالحنطة و الشعير و القطن بالدرجة الأولى اضافة الى أنواع عديدة من الخضر على مدار السنة (14).

لقد ساعد التكوين الجيولوجي للمنطقة شمال مرتفعات حمريين على ظهور المعادن وتجمع النفط في هذه المنطقة (15) اذ أكدت البحوث الجيوفيزيائية منذ سنة (1927 م) ، وجود مخزونات هائلة من النفط في كركوك تقدر بأكثر من 10 مليار برميل (16) أي ما نسبته (7.5%) من إجمالي الاحتياطي العالمي (17) بقدرة إنتاجية تتراوح بين (750) ألف ومليون برميل يوميا (18). وتتميز حقول كركوك النفطية بغزارة إنتاجها وجودة نبتها الذي يعد من النفوط الخفيفة القياسية (19).

ومع اكتشاف اليورانيوم، ازدادت أهمية المنطقة وتغذت كوامن الصراع حولها واكتسبت ابعادا اجتازت محيطها المحلي والوطني لتجدد الى بؤرتها اهتمامات القوى الاقليمية والعالمية الباحثة عن النفوذ لان الطرف الذي يسيطر على المدينة يكون في حقيقة الأمر قد سيطر على مخزونات النفط واليورانيوم (20) ، وبالتالي امتلاك مفاتيح القدرة والتاثير ليس في العراق او في اقليم الشرق الاوسط فحسب بل وحتى العالم ، ليس في الوقت الحاضر فحسب بل في المستقبل ايضا .

المطلب الثالث : التنوع العرقي :-

يسكن كركوك مزيج من قوميات مختلفة من الاكراد والعرب، والتركماني، والأشوريين، والكلدان والارمن ، بالإضافة الى الصابئة المندائيين وأتباع الديانة الإيزيدية أيضا. ولعل هذا ما دفع الباحثين الى تشبيه مدينة كركوك بعراق مصغر. وينقسم العرب والتركماني والاكرد عريضاً ما بين سنة وشيعة، وينقسم السنة بدورهم ما بين تيارات ومذاهب أيضاً وكذلك الشيعة، ولا أحد يعرف إلى أين يصل هذا التجزء الفسيفسائي (21) . وتشير دائرة المعارف البريطانية في طبعاتها القديمة الى أن أغلبية سكان المدينة من التركمان ويتركز وجودهم في مدينة كركوك بأحياء (التسعين، بريادي، المصلى) ، وتبلغ نسبتهم حوالي 80 %، فيما يشكلون الاغلبية في أحياء (ساحة الطيران، قورية، امام عباس، طريق بغداد). ويتواجد الاكراد في حيي (شاطرلو، حمام علي بك).. أما في بقية احياء المدينة، فيتواجدون بنسبة أقل.

أما العرب في المدينة، فينقسمون على قسمين: الاول، يشمل العرب الأصلاء الذين يمتد وجودهم السكاني بحدود محافظتهم الى مئات السنين، وعاشوا بين التركمان والاكرد في سلام ؛ والقسم الثاني وهو الاعظم من الوافدين الى المدينة وأطرافها في اطار سياسة التطهير العرقي والتي يرجع بعض القادة الاكراد تاريخها الى سنة 1963 م ، والتي تسارعت وتأثرها منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بعد استقرار الامور للنظام البعثي. ويتركز وجود

العرب في كركوك بعدة مناطق ، يشكلون فيها أغلبية هي : (العروبة، الممدودة، واحد حزيران، النصر، الواسطي، القادسية، العسكري، النداء، عرفة، العمل الشعبي، الحديدية).

و لتسليط الضوء اكثر على هذه الفسيفسائية العرقية المتداخلة من المناسب استقراء ماكتب عن التوزيع القومي لسكان محافظة كركوك خلال النصف الاول من القرن الماضي وقبل أن تتبلور سياسة التعريب وتأثيراتها السلبية على التكوين القومي لسكان المحافظة ؛ فبالعودة إلى الإحصاء الذي قدمته الحكومة العراقية حول التوزيع القومي لسكان محافظة (لواء) كركوك الى (لجنة عصبة الامم) سنة (1924) ، يتضح الاتي :

- نسبة السكان الكرد 42,5%

- نسبة السكان التركمان 23,4%

- نسبة السكان العرب 31,9%

ويظهر الاحصاء السكاني الذي اجرته الحكومة العراقية سنة (1957) أن سكان المدينة من الأكراد يمثلون الثلث فقط بواقع 187593 نسمة وهي النسبة الأعلى في الأطراف والعرب 37 % بواقع 109620 نسمة والتركماني 28 % بواقع 83371 نسمة يمثلون النسبة الأعلى بالمركز والسوريان- الكلدان 1605 نسمة ، فيما أظهرت نتائج على مستوى لواء كركوك أن الأكراد أقل من النصف ، وبالتالي فالأغلبية للعرب والتركماني ، إلا أن الأكراد بعد الاحتلال الأميركي للعراق قاموا بجلب (600) ألف كردي إليها تحت شعار التكريد وعلى مدى خمسة اعوام من الاحتلال لم تكن هناك أي بوادر لاحتمال ظهور الصراع في كركوك (22)

المبحث الثاني : خارطة المصالح الاستراتيجية ودائرة الصراع حول كركوك :

تشكلت خارطة الصراع حول عائدة مدينة كركوك من تقاطع المصالح بين قوى عدة بعضها داخلية والآخرى دولية ، مثلما اتخذ الصراع في هذه المنطقة اطوارا وابعادا لم تنقيد بمرجعية النص الدستوري بل تعدته الى لعبة المساومات والترجيحات السياسية التي انسابت منها ادوار مهمة لقوى فعلت فعلها المؤثر على مسار هذا النزاع العرقي. ولهذا سيجري تقسيم هذا المبحث على مطلبين

المطلب الاول : خارطة المصالح الاستراتيجية

المطلب الثاني : دائرة الصراع بين حلبة الدستور والواقع السياسي

المطلب الاول : خارطة المصالح الاستراتيجية :-

الفرع الاول : خارطة المصالح الاستراتيجية الداخلية :-

تنوزع مصالح الاطراف والقوى المتنازعة في كركوك على مساحات تتقاطع في احيان ، وتتعاقد في احيان اخرى مسبغة على النزاع ابعادا اكثر تعقيدا . واهم هذه الاطراف (الاكراد ، والتركماني ، وعرب كركوك)

اولا: الرؤى والمصالح الكردية:-

لدى الكرد اكثر السرديات تماسكا بشان تاريخ كركوك ومستقبلها ؛ فمن منظور الكرد ان كركوك وما تمثله من رمزية يتسمان باهمية حاسمة ، وان مستقبل كركوك بوصفها مركزا اقتصاديا والاهم من ذلك رمزا للسيادة الكردية في المنطقة من بعد الحيف والاضطهاد الذي لحق بهم فيها على مر العصور، يمثل تتويجا للمشروع القومي الكردي الذي يسعى الى وجود كردستان واقعا سياسيا وتعبيرا جغرافيا (23)

ويتمثل الموقف الرسمي المعلن للاكراد بوصف : (كركوك مدينة كردستانية مع الحفاظ واحترام حقوق وهوية جيرانهم العرب والتركماني ؛ فالشعب الكردي لا يقبل التنازل عن كركوك؛ بحسبان قضية كركوك من الخطوط الحمراء. ولا تعني كردستانية كركوك وضمها لأقليم كردستان تقسيماً للعراق إنما هو إعادة هوية المدينة إليها، وتثبيت الحق التاريخي للاكراد فيها).

هذا الموقف أكد البرزاني في الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى أنقرة قائلا : ((إن كركوك بالنسبة لنا هي أشبه بالقلب في الجسم... ثم خاطب سكان المدينة من التركمان والعرب قائلا: ((انتم اخواننا ولا نحب أن يتاجر بكم الاشخاص الذين لديهم اجندات خارجية نحن اخوتكم ونعد الشعب الكردستاني بأننا لن نسمح بانتصار اي اجنده خارجية في كركوك)).

ويرى محللون أن مطالبة الأكراد بانفصال كركوك أمر مبالغ فيه ويتسم بطابع سياسي أكثر من كونه مرتبطاً بحقوق جيوسياسية تاريخية في هذا الإقليم، ويشيرون إلى دوافع عدة تقف وراء مطالب الانفصال الكردية تتجاوز مجرد المطالبة بالحقوق التاريخية في كركوك، في مقدمتها: الأستحواذ على الثروة النفطية الهائلة التي تغري كل متطلع للقيام بدور في مستقبل الخريطة النفطية العالمية وليس في العراق فقط .

ويتمثل الدافع الثاني في أن كركوك ذات موقع إستراتيجي هام يمكنهم من لعب دور إقليمي مؤثر في سياسات القوى الإقليمية الكبرى مثل سوريا وتركيا وإيران. وثالثاً تعد كركوك ورقة ضغط مهمة في أيدي الأكراد للضغط على الحكومتين الأمريكية والعراقية لتحقيق مكاسب سياسية تنهض من القيام بدور الوسيط أو صمام الأمان للعملية السياسية والمصالح الاستراتيجية للفرقاء وهو الأمر الذي يتجاوز حلم الوحدة الكردية الوطنية(24).

ثانياً : الرؤى والمصالح التركمانية:-

يمكن تفكيك دعوى التركمان بشأن كركوك إلى أربعة عناصر ؛ الأول يتأتى من سعي التركمان إلى ربط تركمان العصر الحديث بماض مجيد يمتد إلى قرون خلت ، تبوأوا خلالها موقع الزسنة في لحظات حاسمة من تاريخ العراق ، أما العنصر الثاني الذي يستند إليه التركمان فيقوم على أساس ما قاسوه من معاناة لا على أيد الحكومات العراقية المتعاقبة فحسب وإنما على أيد الكرد أيضاً الذين سعوا إلى فرض أنفسهم على سياسة كركوك وطابعها باستغلال حقائق اليوم السياسية . ومن منظورهم يبدو أن اهتمام المجتمع الدولي موجهاً بشكل ساحق نحو الكرد كأنهم الوحيدون الذين عانوا على يد نظام البعث . وما يفاقم هذا الشعور بالحيف ، احساس بالاحباط ناجم عما يسمونه (تكريد) كركوك بعد عودة ميليشيات الاحزاب الكردية منذ سنة 2003

أن القلق التركماني يتأتى من الخوف من تهميشهم من الحياة السياسية أو محاولة طمس هويتهم الثقافية وتسلط الأكراد وانفرادهم في حكم الإقليم وفق نظرة اقصائية عنصرية (25).

وعلى الرغم من ذلك فإن التركمان ما زالوا منقسمين ؛ إذ يقف البعض ضد فكرة ضم كركوك إلى إقليم كردستان وهذا الطرف يسعى إلى زج تركيا مباشرة في النزاع ، ويبيدي الطرف الآخر استعداداً للقبول بل وحتى الترحيب بضم كركوك إلى كردستان طالما تكون حقوق التركمان مصنونة دستورياً . ومع اندماج رؤية الطرف الأخير بقناة المصالح الكردية ، كانت مخرجات الموقف التركماني الأول حول قضية كركوك قد أوجزتها وثيقة أصدرتها مجموعة من الاحزاب والمثقفين التركمان تحمل عنوان (ميثاق كركوك) لتكون دليل عمل ومرشد للتحرك التركماني في هذه المرحلة ، وقد تضمنت الوثيقة الرؤى والاهداف الآتية (26) :

- 1- إن كركوك عنوان قضية وحقوق التركمان وأي تنازل عنها أو مساومة بخصوصها يعد تفريطاً وتجاوزاً على حقوقهم المشروعة.
- 2- العمل بكل الوسائل السلمية لإيجاد حل عادل ومنصف لقضية كركوك يحفظ هويتها وتعدديتها ويعزز التعايش السلمي فيها.
- 3- الحرص على صيانة مجتمع كركوك من بذور التفرقة والعنصرية والتكفير وتحصين نسيجها الاجتماعي المتماسك والمتوارث.
- 4- كركوك لجميع أبنائها من كل القوميات والمكونات وتقع عليهم مسؤولية الدفاع عن وحدتها وتركيبتها وتعدديتها.
- 5- كركوك عنصر اتحاد وسننل موجد بين القوى والأحزاب والشخصيات التركمانية مثلما هي سننل وحدة الشعب التركماني وتماسكهم.
- 6- إن أي حل في كركوك لا بد أن يتم عبر التوافق بين ممثلي المكونات الرئيسة فيها.
- 7- إن المشاركة في أية مفاوضات لمعالجة أزمة كركوك وإيجاد حل عادل لها لا بد أن تتم بإرادة تركمانية مشتركة وبموقف تركماني موحد لا ينفرد بها طرف دون آخر.
- 8- التعهد بحماية خصوصية كركوك إدارياً وتعدد هويتها إجتماعياً وتنوع ثقافتها تراثياً.
- 9- تبني مشروع كركوك إقليمياً قائماً بذاته والدفاع عنه في المحافل السياسية والدولية.
- 10- أن تحتل كركوك الصدارة والمركز في جميع النشاطات السياسية والإعلامية للقوى التركمانية بمختلف اتجاهاتها.

- 11- العمل على إزالة كافة الأضرار والمظالم التي ألحقت بالتركمان في كركوك.
- 12- التحرك بكل الاتجاهات للحد من المحاولات الهدافة لتغيير تركيبة كركوك وواقعها الديمغرافي.
- 13- الاصرار على أن تعكس إدارة كركوك النسب المتوازنة والعادلة للقوميات الى حين اجراء انتخابات محلية نزيهة وتحت إشراف الأمم المتحدة وحضور مراقبين محايدين.
- 14- العمل على أن يكون للتركمان دور محوري وأساس في إدارة كركوك على جميع الأصعدة وأن تناط لهم مناصب سيادية فيها ولا تقل نسبة تمثيلهم في هذه الإدارة عن 32%.
- 15- توحيد الخطاب الإعلامي للتركمان تجاه قضية كركوك وتوجيه كافة الوسائل الإعلامية لتحريكها وتكثيف الاضواء عليها في هذه المرحلة.
- 16- التأكيد على أن كركوك مدينة عراقية تهم كل العراقيين وأن ثرواتها ومواردها الطبيعية هي ملك الشعب العراقي، وأن مشكلتها وطنية تمس سلامة ووحدة أراضي العراق، وضرورة التفاعل مع حكومة الوحدة الوطنية في مواقفها العادلة من قضية كركوك وحرصها على تسوية منصفة لجميع الأطراف.
- 17- العمل على ضرورة مشاركة التركمان بممثلهم في أية حوارات ومفاوضات حكومية أو غيرها في رسم الحدود الإدارية لكركوك.
- 18- إعطاء كركوك صفة (وضع خاص) في الدستور كما ورد في قانون إدارة الدولة في مادتها الـ (53).

ثالثا : رؤى ومصالح عرب كركوك:-

اعتاد العرب في العراق على أن يكونوا أصحاب القرار والسلطة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة (1921م)، التي تضم المحافظات الكردية في شمال العراق وتنصيب ملك عربي لحكم العراق من شماله إلى جنوبه كونهم الأغلبية في البلاد ولهم امتدادهم الواسع مع العالم العربي الأمر الذي يجعل من عرب كركوك يرفضون التبعية لحكومة الأكراد في الإقليم في حال انضمام كركوك إلى إقليم كردستان، وهذا متأتي من اعتبارات اولها وجودهم المشروع في كركوك وتشبثهم بالحق التاريخي والخصوصية الثقافية المتأتية من عراقية وجودهم فوق هذه الارض منذ الفتح الاسلامي لها وحتى يومنا هذا ، ودورهم في شؤون المدينة عبر التاريخ ، فضلا عن صعوبة التخلي عن مناطق سكناهم وموارد رزقهم ومن جهة أخرى.وثانيها اعتقادهم بان الاكراد قد بالغوا في تصوير معاناتهم على ايدي الحكومات العراقية وبالتالي فهم يضخمون اعداد المهجرين من كرد كركوك الذين يتعين اعادة توطينهم . واخرها الحرص على سلامة العراق ووحدة اراضيه من منطلق وطني يرفض التطلعات الانفصالية التقسيمية للاكراد(27) .

الفرع الثاني : خارطة المصالح الاستراتيجية الدولية:-

تسود دول الجوار مخاوف مثلما تقودها الى الولوغ في امر كركوك مصالح شتى ورؤى متضاربة . ويمكن في هذا السياق التحري عن هذه القوى بين (تركيا وايران وسوريا والولايات المتحدة الامريكية)

اولا : المصالح التركية:-

ترى تركيا أن لها الحق في التدخل في الشأن العراقي حسب اتفاقيتي 1926 و1946، فبنود اتفاقية (1926 م) الموقعة بينها وبين انكلترا، تنص على أنه "في حال تخريب وحدة الأراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في ولاية الموصل والأراضي المحيطة بها بمساحة 90 كم مربع، كحماية لحياة أبناء عرقهم من خطر وتهديد الآخرين".

كما أن الاتفاقية الموقعة بين تركيا والدولة العراقية في سنة 1946 تؤكد على نص البنود الواردة اتفاقية (1926 م) ويرى الأتراك أنهم تركوا ولاية الموصل وفق اتفاقية 1926 لعراق واحد موحد، ولهذا يجب أن يبقى العراق موحدا.

و"أن حدوث شيء من قبيل التقسيم يجعل الاتفاقية ملغاة". ويرى الأتراك أن تداعيات تقسيم العراق لن تكون مثل تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي أو تشيكوسلوفاكيا، إذ أن رسم حدود جديدة في العراق سوف يؤثر على أوضاع

المنطقة بأكملها. ويشدد الأتراك على أن إلغاء اتفاقية (1926م) سوف يخلق لكل طرف حقوقا جديدة كما كان في الماضي، أي قبل التوقيع على الاتفاقية.

ويرى الأتراك اليوم أن إجراء استفتاء على مستقبل كركوك في هذه الظروف الصعبة والملتبسة التي يعيشها العراق من شأنه تعقيد الأوضاع وزيادة توترها، بل إن ذلك قد يقود إلى حرب أهلية في المدينة وما حولها (28).

وفيما تحترق تركيا في أمرها وتقتضها مسائل تخص مستقبلها الأوروبي ووضعها في الشرق الأوسط فالمزايدات الوطنية بين أقطاب العسكر والسياسة قد اقلت بظلالها على الموقف التركي من قضية الصراع حول كركوك الذي شهد انتقالات مختلفة بين التشدد والتساهل ، فتارة تغض الطرف عن هذه القضية الشائكة ، وتارة أخرى تظهر حرصها الشديد على مصير الأقلية التركمانية وعلى وحدة أراضي العراق، ومرة أخرى تطالب بحقوق تركية «مغتصبة» في أراضي كردستان (29)..

وبكل الاحوال فان تركيا لاتفارق مدار هدفها الاستراتيجي المتمثل في الحيلولة دون انضمام كركوك لإقليم كردستان ، لاسباب عدة منها ، أهمية المنطقة وعوائدها النفطية من الناحية الإستراتيجية كأول منفذ يتم من خلاله تصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي، ومنها أيضا ان الانفصال يصب في زيادة المساحة الممنوحة لأكراد كردستان، إذ ستقع الثروة النفطية في كركوك بيد الكرد مما يعني اعطائهم دفعة اقتصادية كبيرة تمكنهم من اقامة دولة كوردية مستقلة لهم ويزيد احتمالات مطالبة أكراد تركيا بوضع مماثل، وهذا ما يشكل خطرا محققا بأمنهم القومي إذ قد يؤدي إلى تحرك شعوب الأناضول غير التركية، التي هي اضافة الى الشعب الكوردي ، اللاز، اليونانيين، البلغار، اقوام شمال وشرق تركيا من ارمن وأثوريين وايزيدية اضافة الى العلويين والأقليات العربية، والقومية والدينية والمذهبية المتنوعة الأخرى (30)

وهكذا اكتسب الصراع حول كركوك بعدا اقليميا تجلى فيه حرص تركيا على تأمين مصالحها في هذه المدينة وهذا يتضح حينما أعرب وزير الخارجية التركي (عبد الله غول) بأن بلاده مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى للتدخل من أجل حماية التركمان في كركوك أو تغيير هوية المدينة، وهذا ما أكده السياسيون الأتراك كافة على اختلاف انتماءاتهم السياسية (أن كركوك تأتي في مقدمة اهتمامات تركيا، وأنها خط أحمر لا يمكن تجاوزه) (31).

ثانيا : المصالح الايرانية :-

تبرز إيران كطرف قوي ومتأثر بالحالة الكردية وبفضية كركوك التي تحوي على 63% من عائدات النفط العراقي ، لايحتمل تحول الاكراد بعد سيطرتهم على كركوك الى قوة سياسية واقتصادية تمهد لطريق اسهل امام ضغط اميركي مباشر عليها سبيلا لتفتيت قواها واجهاض تطلعاتها الاقليمية . ومع ذلك فان النظام الايراني قد مارس دورا متفاوتا ومخاطلا الى حد ما (32) ؛ فقد اغرى الاكراد بقوة على التحرك بكل السبل لضم كركوك الى كردستان بهدف تحطيم الكيان الكردي القائم اليوم حتى لا يضرب مثلا وقدوة لاکراد ايران ؛ فالإيرانيون يعلمون استحالة ضم كركوك واقعا الى اقليم الاكراد وان قضية كركوك هي الريشة التي ستقصم ظهر البعير الكردي والعراقي في ان واحد وان اصطدام الاكراد بصخرة كركوك يعني فقدان الاكراد في النهاية ما حصلوا عليه بشق الانفس خلال العقدين الاخيرين من الزمن من الاستقرار والنمو الاقتصادي والسياسي كرقعة جغرافية يحكم ابناءؤها انفسهم بانفسهم، واغرائهم بالمزيد وتصوير الامر بالسهولة التي يمكن من خلالها ان يحقق للاكراد ما لم يكونوا يحلمون به طوال تاريخ وجودهم في العراق.

كما حرصتهم ايران على التمسك بالمادة (140) من الدستور العراقي، التي شارك اصداؤها في ادخالها في اللحظة الاخيرة بين دفتي الدستور، كزر تفجير لقنبلة موقوتة في قلب العراق، يمكن ان تمزق جسده وكيانه كاملا في اية لحظة.

وفي الوقت الذي تعضد فيه ايران مساعي الاكراد تلك ، فانها تقوم بين حين واخر بقصف القرى الكردية وحظ الاطراف الاخرى (وتحديدا التركمان والعرب) في المدينة وتركيا ، وسوريا وبقية الدول المجاورة اقليميا وحتى اميركا، على رفض هذه الفكرة والتدخل لمنع تنفيذ هذه المادة بالصورة التي يريدها وبراها الاكراد، في مسعى منها لاستدراج الاكراد وتوريطهم في مصيدة الضغوط الداخلية والدولية من جانب والامسك بزر التفجير المرعب في كركوك سبيلا لاحراج الامريكان من خلال ثلم فرص الاستقرار الموعود في المشهد العراقي مع الضغط على الحكومة العراقية وضم انصياها للرؤى الايرانية .

وعلى الجملة أن الصراع على كركوك هو صراع قومي وسياسي وجغرافي وأن كلاً من الحكومة العراقية + تركيا + إيران + سوريا يرون أن كردستانية كركوك هي التمهيد لقيام دولة كردية مستقلة وهذا خط احمر في قواميسهم السياسية .. وهذا يعني امكانية تحول قضية كركوك الى الحقل الدولي في المستقبل (33).

ثالثا : المصالح السورية :-

بالنسبة لسوريا، فرغم ضعف الأقلية الكردية فيها، سواء من اذ العدد أو التأثير السياسي، فإن إنشاء وطن خاص بالأكراد في المنطقة الواقعة علي الحدود العراقية السورية التركية شكل قلقاً للحكومات السورية المتعاقبة ، وينبع القلق السوري حسب رأى مراقبين من أن يؤدي تكوين دولة كردية إلى قلق كردي داخلي في سوريا، هي في غنى عنه الآن في ظل البيئة الإقليمية والدولية غير المواتية (34).

رابعا : المصالح الامريكية :-

تسير قضية كركوك وفق الرؤية الامريكية في خطين :
الاول، ينطلق من النقطة الاساس وهي تواجدها في العراق، وهذا الوجود يفرض عليها المداراة كونها تعتمد على الكردستانيين لانهاء مهمتها في العراق بسلام، والثاني، ان امريكا لاتود في الوقت الحالي على الاقل اعلان موقفها المتوافق مع الجانب التركي، وهي تلجأ الى العمل وفق سياسة المهادنة، واللعب على كل الحبال، لأطول فترة ممكنة، فان نال الاكراد استقلالهم وانفصلوا فهي تظل مكتسبة لقوة صديقة على المدى البعيد، والمقصود بالصدقة انما صدقة المصالح والاستراتيجيات القريبة منها والبعيدة.

وليس من قبيل المبالغة القول ان الولايات المتحدة قد أبقت فتيل قضية كركوك مشتتلا وقابلا للإنفجار في أي وقت، لاستبقاء فتيل لازمة وتوقيت انفجارها معقود بمصالحها ؛ فكلما زاد الضغط على تلك الإدارة، حركت ذراع الازمة لابتنزاز الفرقاء وهي السياسة التي ورثتها من حليفها بريطانيا عندما استغلت الظرف ذاته لتمرير معاهدة التحالف الامني مع الحكومة العراقية سنة (1932م). ومع ذلك لايمكن مساندة الراي القائل بان امريكا تسعى الى تسهيل مهمة الاكراد في ضم مدينة كركوك واعلان انفصالهم ؛ على الاقل في الوقت الراهن (35)
لعدة أسباب منها : رفض التضحية بكركوك وما تحويه من مخزون نفطي هائل شكل أحد مبررات الحرب علي العراق كما أن انفصال الإقليم ليس في مصلحة التوازن الإستراتيجي في المنطقة ، لاسيما ي ظل حاجتها لاسترضاء تركيا – في الوقت الراهن – في اطار المواجهة مع المحور الايراني – السوري .
وفي ضوء ما تقدم لا يصعب تفسير الموقف الامريكي الاخير في رفض المطالب الكردية الرامية الى استعجال تطبيق المادة (140) من الدستور داعية الى القيام بتسويات في اطار مقترحات الامم المتحدة وصولا الى تفاهم حول المادة المذكورة المتعلقة بمستقبل مدينة كركوك اذ انها لن تبت في مسألة كردستان حتى يتم تسوية الخلاف بشأنها في إطار حكومة عراقية تتسلم السيادة والسلطة من إدارة الاحتلال (36).

المطلب الثاني :دائرة الصراع حول كركوك بين حلبة الدستور والواقع السياسي:-

مع تشكيل مجلس الحكم صدر قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية الذي نص في المادة (58) ، وهي المادة الرئيسية التي تبحث اشكالية مدينة كركوك وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة بصدها ، على الزام الحكومة العراقية الانتقالية (وعلى وجه السرعة)، بأخذ التدابير من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام البائد والمتمثلة في تغيير الوضع السكاني لمناطق معينة، بضمنها أن لم تكن من أهمها (مدينة كركوك)، من خلال ترحيل ونفي الأفراد من اماكن سكنهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان العمل فيها ومن خلال تصحيح القومية ولمعالجة هذا الظلم فقد اوجب النص على الحكومة الانتقالية أن تتخذ خطوات عديدة من أهمها:

1- إعادة الافراد الذين تم نفيهم ونقلهم الى مناطق اخرى، وعلى الحكومة العراقية ضمان توطينهم او ضمان تلقينهم التعويضات من الدولة او امكانية تسليمهم اراض جديدة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا منها او امكانية تعويضهم عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

2- اعادة المقيمين الى منازلهم وممتلكاتهم، وأذا تعذر ذلك تعويضهم تعويضاً عادلاً.

3- اعادة تشجيع وتوفير فرص عمل جديدة لمن تم حرمانه من التوظيف او من وسائل المعيشة الاخرى لاجبارهم على الهجرة من مدنهم ، وضمان رواتب مالية لمن بلغ السن القانوني في فترة التهجير.

4- الغاء جميع القرارات ذات الصلة بقرارات تصحيح القومية سيئة الصيت والحق للمواطن باستعادة هويته الوطنية وانتماءه القومي دون ضغط او اكراه.

بالأضافة الى ضرورة اعادة النظر في التلاعب الحاصل في الحدود الادارية، وواجب القانون ان تتم التسوية النهائية التي تم تاجيلها وخصوصا في كركوك ضمن حالات ثلاث حددها حصراً وهي الى حين استكمال الاجراءات المذكورة والى حين اجراء احصاء سكاني والى حين المصادقة على الدستور بشكل يتفق مع مباديء العدالة وأرادة سكان تلك المناطق.

والملاحظ على هذه المادة انها تنسم بالابهام حول مصير الافراد الوافدين حديثا الى المدينة . كما ارجأت الفقرتان (ب،ج) عددا من القرارات المهمة الى ما بعد التوقيع على الدستور الدائم ومنها التغييرات الادارية في حدود المحافظة ووضع كركوك النهائي .

و لاعمال نص هذه المادة عمدت الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري خلال المرحلة الانتقالية التي استمرت للفترة من (30 /حزيران/ 2004) وحتى (31/كانون الأول / 2005) وأنتهت بأقرار الدستور العراقي النافذ حاليا، الى تشكيل لجنة وزارية تختص بأيجاد الحلول الإنسانية والقانونية لقضية كركوك.

غير ان هذه اللجنة بقيت دون تفاعل مع القضية ودون فاعلية ومقيدة لاسباب عديدة اوجزها رئيس هذه اللجنة السيد حميد مجيد موسى بالقول ان ((لجنته مازالت عاجزة عن اداء مهمتها لانها لاتضم سواه ؛ فلا كادر ولا مخصصات تمكنها من اداء مهمتها؛ موضحا ان تنفيذ المادة (58) هو التزام سياسي واخلاقي ومعنوي)).

على الصعيد الميداني تصاعدت حدة الموقف بين الاطراف المتنازعة على المدينة اذ يحاول كل منهم تقوية وجوده عن طريق تعزيز وزنه الديموغرافي واستمالة الأقليات التركمانية والأشورية ، وصولاً إلى زج المئات من البشمركة الكردية إلى المدينة في الأشهر الثلاثة الأخيرة ، معززة بإعلان الأكراد أن ((كركوك خط أحمر)) كخطوة أولى لضمها إلى إقليم كردستان بعد النجاح في وضع إطار دستوري يدعم الجهود الميدانية الكردية لضم الإقليم إلى كردستان، كما جاء في المادة (140) من الدستور العراقي التي تمنحهم الحق في ضمها بموجب نتائج الاستفتاء الذي تضمنته لاسيما بعد إحكامهم القبضة على مجلس المدينة. ويأتي التحرك الكردي بالتناغم مع مشروع قانون كان قد تبناه برلمان كردستان في السابق تضمن تألف محافظة كردستان من المناطق ذات الغالبية الكردية حسب إحصاء سنة (1957) أي محافظات (دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك والتأميم وأنحاء كردية في محافظتي ديالي والموصل) ، علماً أن مطالبهم قبل الحرب العالمية الأولى كانت مقتصرة على مدينة السليمانية فقط إلا أن نجاحهم في ضمها سنة 1991 فتح شهيتهم نحو كركوك رغم أن نصفها تقريباً اليوم تقع خارج منطقة السيطرة الكردية (37) .

ولما اقر دستور العراق لسنة (2005) جاءت المادة (140) لتبنت في قضية كركوك ولتؤكد مضامين المادة(58) من قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية وتستكمل تنفيذ متطلباتها التي اوكلتها الى السلطة التنفيذية العراقية ، اذ اكدت على الاتي:

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) بكل فقراتها من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة اقصاها 31/12/2007.

والملاحظ على هذه المادة انها جاءت باللغة نفسها التي صيغت بها المادة (58) من قانون ادارة الدولة الانتقالي مع اضافة ثلاثة ايضاحات اولها تحديد موعد لتسوية الوضع النهائي ، وثانيها استعاضت عن عبارة " ارادة الشعب " بعبارة " الاستفتاء " وثالثها انها اناطت بالسلطة التنفيذية المنتخبة مسؤولية تنفيذ العملية خلال الفترة المحددة .

بعد تولي السيد نوري المالكي الحكومة الجديدة، أدلى بتصريحات مشجعة باحترام بنود الدستور العراقي، ولا سيما المادة (140) المعتمدة على المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. ولهذا جاءت حكومته ببرنامج مهم، حدد في الفقرة 22 المتعلقة بمدينة كركوك، وهذا نصها:

"تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة (140) من الدستور، والمعتمدة على المادة (58) من قانون إدارة الدولة والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث: التطبيع والإحصاء والإستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها. وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأفضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في 2007/3/29 اذ تبدأ مرحلة الإحصاء فيها من 2007/3/31 وتتم المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء في 2007/11/15".

كان السيد المالكي رئيس الوزراء متحمسا من الناحية النظرية في برنامج المطروح المتعلق بكركوك حسب ماجاء في الفقرة (22) أعلاه. واستمر في حماسه النظري إلى درجة أنه شكّل لجنة خاصة سميت بـ "لجنة تنفيذ المادة 140" برئاسة السيد هاشم الشبلي وزير العدل السابق. وقامت اللجنة بمهامها وأنجزت بعض المراحل النظرية في تحقيقاتها، وأصدرت سلسلة من القرارات المهمة بهذا الصدد في 2007/4/5 ورفعتها إلى السيد المالكي رئيس الوزراء للموافقة عليها طبقا للدستور اذ احوالها إلى مجلس الوزراء، الذي اصدر قرارا ينص على رفع موضوع التصديق على قرارات لجنة تنفيذ المادة 140 المصادق عليها من مجلس الوزراء لعرضها على مجلس رئاسة الجمهورية ومن ثم عرضها على مجلس النواب. وهنا برزت المشكلة اذ أصيبت عملية تطبيق المادة 140 بنوع من الشلل النصفى، اذ لا يمكن تنفيذ أي قرار من السلطة التنفيذية إلا بعد مرورها بسلسلة طويلة ومعقدة من المراحل، تتطلب موافقة مجلس رئاسة الجمهورية ومجلس النواب. وهنا يمكن القول بان هذه المادة قد استنفذت رصيدها من ارض الواقع والتطبيق بعد ان تجاوزت السقف الزمني المقرر لتنفيذ بنودها حتى 2007/12/31(38)

بعد نهاية السقف الزمني لتنفيذ المادة (140) بمراحلها الثلاثة . وبسبب عوامل تتعلق بقرارات الهيئة الرئاسية و مروراً بالوضع الأمني وترابطها بمحافظات العراق الأخرى ومنازعات الملكية والصراع الطائفي ، لم يتم الإحصاء لمدن العراق وعلى الاخص كركوك والمناطق المشمولة بتنفيذ تلك المادة المذكورة ، مما دعا المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة للتدخل وارسال ممثل الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا الذي أقرح تأجيل الحل مدة ستة اشهر (39).

وحتى قبل ان تفعل هذه المادة من الدستور العراقي الدائم المتعلقة بمصير محافظة كركوك فانها تثير احدي اكثر المشكلات تعقيدا، ليس لاتصالها بقضايا خلافية عدة أخرى كالفدرالية والاقاليم والثروات الطبيعية وحسب، بل لأن حلها يتطلب توافقا وطنيا واسعا من شأنه تجاوز عقدة ما يسمى بـ«الصراع حول كركوك»، وحلحلة باقي القضايا الخلافية في الدستور الذي عطلت عملية تعديله منذ نحو سنتين، وكانت المادة (140) أحد اسباب التعطيل. يزيد الامور تعقيدا نفاذ المدة الزمنية الدستورية المحددة لتنفيذ المادة(140) مع نهاية السنة 2007 ما ادى الى تعدد التفسيرات والرؤى حول مصير هذه المادة الذي بدا وكأنه يتجه نحو المجهول.

يمكن حصر المواقف بثلاثة اتجاهات: الاول يتمثل في الموقف الكردي الذي يؤكد على ان المواد الدستورية لا تموت، ويشدد على ضرورة تطبيقها ويحذر من المساس بها، وهذا ما تبدى من تصريح النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان أكد لـ«الاسبوعية» أن الاكرد لن يقفوا مكتوفي الايدي حيال الصمت الذي تمارسه باقي الاطراف حيال المادة 140 من الدستور وكأنها تريد كسب مزيد من الوقت. وقال : ((سننقدم حولا) واقترحات من شأنها تسريع تطبيق الفقرات المتعلقة بتطبيع اوضاع كركوك واجراء الاستفتاء حول مصيرها. ورفض عثمان بشدة الرأي القائل بفقدان المادة دستوريته مشيرا الى ان المواد الدستورية لا يمكن الغاؤها ومدة تطبيق اي مادة ينظم بملحق قانوني يمكن تغييره)).

والثاني الموقف التركماني والذي تسانده بعض الجهات العربية الذي يقول ان «مادة كركوك» فقدت دستوريته وبالتالي يفترض البحث عن الحلول البديلة، وفي هذا السياق طالب النائب التركماني عن الكتلة الصدرية (فوزي أكرم ترزي) ، لجنة التعديلات الدستورية في البرلمان العراقي بـ«إلغاء المادة 140 من الدستور العراقي». وقد اشار في مقابلة له مع مجلة«الاسبوعية»: ((ان المادة 140 أدت إلى تأزيم الموقف في جميع مناطق كركوك، فضلا عن أنها تمثل المشكلة الأساسية التي تعرقل إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات منذ اشهر عدة. ولأن

المدة التي نص عليها الدستور العراقي انتهت في (2007/12/31)، فقد أصبح تطبيق هذه المادة أمراً غير قانوني في مدينة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها ((40).

وقد سجلت أزمة مدينة كركوك تصعيداً جديداً وربما قياسياً بعد تصويت البرلمان العراقي يوم (2008/7/22) على مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات، الذي تضمن مادة تتأجل بمقتضاها انتخابات مدينة كركوك إلى أجل غير مسمى (41)

وذلك بموافقة 127 نائباً من أصل 140 حضروا الجلسة. وفي مواجهة هذا انسحب من الجلسة نواب التحالف الكردستاني، محتجين على قرار رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بجعل التصويت "سرياً" على المادة 24 من القانون والخاصة بالوضع في كركوك، رغم أنه تم التصويت "علنياً" على كافة فقرات القانون الأخرى، الذي رأى فيه المراقبون أنه لا يقدم معالجات لقضية كركوك ولا إلى الحل النهائي للمدينة، ما خلا الحل الذي تضمنته المادة (24) من القانون، والتي نصت على تقسيم السلطة بواقع (32) في المائة لكل فئة و4 في المائة للمسيحيين كونها تشكل سابقة لشكل الحل النهائي الذي تفكر به الأطراف العربية؛ مع النص على نقل الملف الأمني في المدينة إلى وحدات عسكرية مستقدمة من جنوب ووسط العراق بدلاً من الوحدات العسكري السننلة حالياً في كركوك مع تأكيد خروج القوى الأمنية المرتبطة بالأحزاب السياسية (42).

وبعد صدوره بيوم واحد، سارع مجلس الرئاسة إلى استخدام حق النقض (فيتو) وفق الدستور، كما أصدر بياناً أعلن فيه رفضه التام لقرار البرلمان. وبالمثل أعربت حكومة إقليم كردستان عن رفضها لمسودة القانون واصفة الطريقة التي تم بها تمرير القانون في البرلمان بمثابة "انقلاب على الدستور"

وتصعيداً للأزمة، خرجت مظاهرات جماهيرية صاخبة في مدينة كركوك من هذا الطرف، لتقابلها مظاهرات مضادة من الأطراف الأخرى، إضافة إلى التصريحات النارية من ممثلي مكونات سكان المحافظة (43).

وفي مواجهة هذه النداءيات قرر مجلس النواب، تشكيل لجنة قانونية لدراسة الاعتراضات المقدمة من رئاسة الجمهورية على قانون انتخابات مجالس المحافظات، للتوصل إلى صيغة مقبولة من قبل جميع الأطراف السياسية في البلاد.

وبعد فترة من التجاذبات انقطع حبل الاتفاق حول مخرج لهذا الازمة، فخرج رئيس لجنة الأقاليم في البرلمان العراقي هاشم الطائي ليؤكد في حديث لـ "نيوزماتيك" أن الخلافات بين الكتل السياسية حول تنظيم الانتخابات في مدينة كركوك أصبحت كبيرة جداً، ولا يوجد أي أمل للتوصل إلى حل بشأن هذه القضية خلال الفترة القصيرة القادمة المتبقية لانتهاء الفصل التشريعي الحالي للبرلمان

ولهذا فإن على الكتل السياسية تأجيل النظر في هذه القضية حالياً، والعمل على إقرار قانون الانتخابات بصيغته الحالية".

وكان اجتماعاً موسعاً قد عقد ضم لجنة خلية كركوك وممثلين عن الكتل السياسية وممثل الأمين السنة للأمم المتحدة والسفيرين الأميركي والبريطاني في العراق في محاولة لايجاد حل للأزمة إلا أنه فشل في تحقيق هدفه المنشود.

وإبلاغ أحد المجتمعين بأن: لجنة خلية أزمة كركوك توصلت إلى خطوات متقدمة بشأن القانون ولكنها تعثرت عندما أصر التحالف الكردستاني على إقحام المادة 140 من الدستور. (44).

ومع تشدد الأطراف وتعدد الازمة لم يبق أمام مجلس النواب إلا خيار القانون الخاص وخلال الأيام اللاحقة سيقدّم البرلمان على مناقشة خيارات القانون الخاص. (45).

المبحث الثالث : الحلول المقترحة لمشكلة كركوك :-

كلما استحكمت حلقات نزاع ما ، انفتحت ابوابه امام مبادرات متنوع بتنوع الاطراف التي لها مصالح فيه بصورة مباشرة او غير مباشرة .

وهكذا تعددت المبادرات المحلية والدولية الرامية الى الخروج من ازمة كركوك وقبلها فقد ادلت الامم المتحدة بدلوها في المسألة بعد تاخر الاذن الامريكي لها بالتصرف . وعلى هذا الاساس سيتم تقسيم المبحث على مطلبين

المطلب الاول : دور الامم المتحدة في معالجة مشكلة كركوك

المطلب الثاني : الحلول المقترحة

المطلب الاول: دور الامم المتحدة في معالجة مشكلة كركوك :-

عندما أعطت القوات الأمريكية للأمم المتحدة دوراً أكبر للتسنىل مع قضية كركوك، لم تجد الأمم المتحدة الأدوات أو السياسات القادرة على تحقيق أو تفعيل ما اتفق عليه "عراقياً" (المادة 140 من الدستور)، إذ سرعان ما تغيرت طريقة التسنىل على أساس ما هو موجود وبما يحقق الأمن لجميع الأطراف؛ عندها وجدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وهي تقع تحت ضغوط اقتراب نهاية التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة وخروجه من إطار الفصل السابع، أهمية الإسراع بإيجاد حل عملي يقترب بصورة أو بأخرى من الأمر الواقع مع تسمر الأطراف، ورفض إيجاد تسوية لمصير هذه المحافظة، مما يبقي الباب مشرعا تجاه تقسيم المحافظة إذ ينتهي كونها محافظة، وتوزيعها إلى أفضية ونواح ترتبط بمحافظات أخرى، وتوزيع هذه المناطق على الإثنيات والقوميات المختلفة بناء على ما اقترحه "ممثل الأمين السنة الخاص للعراق" (استيفان دي ميستورا) (46) الذي تسنى مع الازمة بصورة فردية وانتقائية . ففي الوقت الذي كانت فيه أغلب لقاءاته مع الأطراف الكردية واسعة ومدروسة ومعدة جيداً، لم يعط لنفسه أو الأطراف الأخرى الفرصة المناسبة والمساوية لبيان وجهة نظرهم بتطور الأوضاع ومستقبل المدينة (كركوك)، وعندما أعلن عن مبادرته بتقسيم المناطق المتنازع عليها إلى أربع مناطق ، حدد سققها الزمني عبر ثلاث مراحل: تركز المرحلة الأولى على المناطق التي لا خلاف عليها وذات صبغة محددة بإعطي الأهالي حرية الانضمام إلى المنطقة التي يرغبون بها، أما المرحلة الثانية فتتضمن المناطق التي فيها بعض الصعوبات بإذ يتم حل هذه المشاكل عبر التوزيع الديموغرافي للسكان وحسب الأكرية والأقلية، فيما تعد المرحلة الثالثة هي الأصعب ، إذ تتعلق بحل قضية كركوك من خلال مقترح معين . والواقع ان قضية تقسيم الأراضي وتوزيعها على أساس أغلبية وأقلية ستفاقم حدة الانقسامات على المدى البعيد وقد تفجر الأوضاع في أكثر من اتجاه لأسباب منها ان استبدال الأراضي عبر تغيير ديمغرافيتها السكانية يعد أمراً محظوراً ، قد يفجر النزاع بين الأقليات التي ترفض التخلي عن مواطنيها الأصلية وخصوصاً لدى الأقليات المسيحية والعرب والتركمان. كما ان ديمستورا قد تجاوز صلاحيات المهمة الموكولة له من قبل المنظمة الدولية وأحتى صلاحيات منطوق (المادة 140) وكان يتوجب عليه الالتزام بالموضوعية من خلال توزيع لقاءاته بصورة مناسبة مع أطراف الصراع وليس حصراً للقيادات على الجانب الكردي ؛ وكان التقرير الذي قدمه مثارا لانتقادات عدة منها :

- 1 - ليس من صلاحيات (ديمستورا) إعلان مبادرات تتجاوز (المادة 140) التي نصت على دوره بصفته مراقباً دولياً على التجهيز والإعداد لتنفيذ الخطوات نحو الاستفتاء أي مساعدة العراقيين بتنفيذ المادة الدستورية، لا طرح مبادرات وآراء.
 - 2 - ان الأمم المتحدة ذاتها تجاوزت صلاحياتها عندما أعلنت تمديد المادة 140 إلى ستة أشهر (تنتهي في حزيران)، إذ تجاوزت الدستور العراقي الذي حدد نهاية كانون الأول 2007 نهاية التوقيت المعد للاستفتاء على كركوك، إذ كان عليه أن يرجع العمل به أو التسنىل مع المادة بالجهة التي حددتها أي البرلمان العراقي، والقول أن هذا الأمر جاء بالتوافق وقبول اللجنة الدستورية التي أنشأها البرلمان لتنفيذ (المادة 140) هو غير قانوني لأن عمل اللجنة هو الآخر توقف مع انتهاء المدة الزمنية التي حددها (قرار الإحالة من البرلمان والدستور).
 - 3- لعل أخطر ما جاء بقرار (دي مستورا) القاضي بتقسيم الأراضي المتنازع عليها واستبدالها بحسب التوزيعات السكانية والإثنية هو إدراج مناطق تدخل خارج حدود محافظة كركوك، إذ دشن (دي مستورا) مرحلة جديدة من الصراع ووسع إطار الصراع ليشمل مناطق ونواحي تتداخل في محافظات أخرى.
- صفوة القول أن مشروع (دي مستورا) أو الأمم المتحدة الذي خرج به للأطراف العراقية ، لا يقدم شيئاً باستثناء إعطاء الأكراد الحق القانوني في ملكية الأراضي التي يسيطرون عليها منذ السنة 2003، أي أنها تعبير لسياسة الأمر الواقع وأنه من غير المتوقع أن ينسحب الأكراد من المناطق التي سيطروا عليها خارج حدود كردستان المعترف بها (اللون الأخضر)؛ أي بكلمة أخرى إن المشروع يعمل بذات النظرية السابقة وهي "أينما يوجد كردي فإن حدود كردستان تمتد للمنطقة التي يعيش فيها" (47)

المطلب الثاني : الحلول المقترحة لمعالجة المشكلة والسيناريوهات المتوقعة :-

ان مجمل الحلول والمبادرات المطروحة في هذا السياق تدور ضمن اطار بعض المشتركات ؛ فهي من جانب لا تبتعد عن الحل الذي تبناه الدستور العراقي لسنة 2005 ، ومن جانب ثان تحرص على ضمان التوافق الوطني والحوار كسبيل لتسوية النزاعات بين الفرقاء ، ومن جانب ثالث تجعل وحدة العراق وامنه غاية ينبغي ان ينصاع لها أي حل لهذه المشكلة . ولعل اكثر الفرقاء حرصا على الاحتكام الى مرجعية الدستور وحلولة المودعة في المادة 140 كسبيل وحيد لحل مشكلة كركوك هم (الاكراد) بعد ان كانت لهم اليد الطولى في صياغة هذه المادة ، وضمن استثمارها لصالحهم من خلال ضمان تفوقهم العددي في المدينة بفضل سياسة (التكريد) التي اتبعوها بعد سنة 2003 .

غير ان الدستور العراقي الذي ارسيت دعائمه على ارضية التوافقات الهشة ، قد سارت اغلب موادها في طريق وعر ومليء بالالغام بفعل الغاية المبيتة او الاختلاف في التفسير من هذا الطرف اوذاك . وفي هذه اللجة الضحلة كان من المتوقع ان يتعرض العراق واستقراره لكثير من المطبات، والاهتزازات الناجمة عن الاختلاف في تفسير النصوص الدستورية والمصالح التي ترتبها ، ولعل المادة الخاصة بكركوك احدى تلك المطبات التي سنهز الاستقرار في العراق اذا فعلت نصوصها فالعرب والتركماني لن يسلموا بالسيطرة الكردية ومع تصاعد وتيرة الرفض ستتصاعد احتمالات العنف ، ومع تفجر العنف في كركوك فليس من ضامن في مواجهة اتساع دائرته واستقطابه لقوى اخرى . وبذلك سيكون الشأن العراقي عرضة لتدخل دول الجوار وحتى القوى الدولية التي سيكون لها مصلحة في تحقيق السيطرة على الاحتياطي النفطي في ارض كركوك ، وبذلك سيلج العراق دوامة من الصراعات والتجاذبات التي ستفتت ركائز العملية الديمقراطية ، ولن تكون دول الجوار بمنأى عن احتمالات التصعيد في المطالب الانفصالية لاسيما اذا استمكن الاكراد ووضعوا ايديهم على الثروة النفطية في كركوك والطريق الى الانفصال في دولة مستقلة .

ولتلك الاسباب وغيرها يرى السيد (علي مهدي)، عضو مجلس كركوك : ((ان قضية كركوك قضية دستورية، وان الاحتكام الى الدستور لمعالجة هذه القضية يستوجب التريث الى حين اتمام اعادة النظر فيه لكي يتسنى للشعب العراقي معرفة التعديلات والتغيرات التي سوف تخضع للاستفتاء السنة ومن ضمنها مشكلة كركوك)) . ونظرا لوجود خيارات افضل من الاستفتاء لتقرير مصير كركوك، فأن الاصرار على التمسك بالاستفتاء لا يعني سوى استخدامه كورقة ضغط على الشعب وتمرير ما يرفضه من تنازل واعتراف . كما ان اجراء الاستفتاء لا يترك مجالا للمناورة او التسوية حول نتائجه المتوقعة، وعليه فأن الخاسر في هذه العملية ينتهي تماما والمنتصر يحصل على كل شيء، فهل من الحكمة التنازل عن كل شيء وبالمجان ومقابل لا شيء؟

وبالمقابل دعا السيد (علي مهدي) الى ادراج قضية كركوك في جدول العمل الدبلوماسي للمجموعة الدولية لدعم العراق ، اذ من المؤكد ان قضية كركوك سوف تعيش في مرحلة انتقالية بعد تأخير الاستفتاء، ولذلك يتعين ايجاد الية توافقية شاملة لادارة هذه المدينة قبل احوالها الى التحكيم الدولي . وعلى ضوء ماتقدم .. يطالب (المجموعة الدولية لدعم العراق) العمل بصورة جدية وفعالة لتهيئة المستلزمات المحلية والاقليمية والدولية والتوسط بطرح مشروع انتقالي يكون مقدمة لفتح باب الحوار بين الاطراف المعنية بمستقبل كركوك .

ورأى السيد مهدي ضرورة التحكيم الدولي لتسوية قضية كركوك لتسوية قضية كركوك وتجنب وقوع العنف القومي فيها . وكل ذلك يعني انه في حالة عدم احالة او اخضاع مسألة كركوك للتحكيم الدولي فأن نشوب العنف القومي يصبح امرا حتميا (48) وبالمقابل سلكت بعض الشخصيات التركمانية طريقا اخر بعيدا عن الدستور والتويل، وهذا ما يلاحظ على مقترح السيد عباس البياتي النائب التركماني في مجلس النواب العراقي الذي وجد ان مشكلة كركوك تحتاج الى توافق وطني وسياسي يتقيد بثلاثة ثوابت

الاول: الحفاظ على هوية مدينة كركوك التعددية وتنوعها

ثانيا: حفظ أدوار الجميع وحقوقهم بشكل متساو

ثالثا: رعاية المصلحة الوطنية العليا لعموم الشعب في هذه المدينة

ولادراك غاية المسعى اقترح النائب عباس البياتي المبادرة الاتية (49) :

- 1 - إعلان كركوك إقليماً قائماً بذاته .
 - 2 - إعادة رسم حدود كركوك إلى ما قبل سنة 1976.
 - 3 - إن يكون توزيع السلطات فيها على الشكل التالي: 32% للتركمان و32% للكرد و4% للعرب و4% للمسيحيين.
 - 4 - ان تشكل لها هيئة رئاسية عليا من رئيس الإقليم ورئيس وزراءه ونائبه ورئيس السلطة يديرون هذا الإقليم بالتوافق بينهم وحسب التسلسل.
- وفي الطريق ذاته يسير مع اضافة عنصر الضمانات الدولية الأستاذ حسين سنجاري، - وزير كردي سابق ورئيس معهد العراق للديمقراطية- في مقاله القيم الموسوم (كركوك إقليمياً مستقلاً بذاته) المنشور في صحيفة الأهالي وعلى مواقع الإنترنت،حلا اخر يبني على الاسس الاتية : " ان التعايش بين المكونات المختلفة المشكّلة لنسيج كركوك كان سائداً لقرون طويلة، واستمرار ذلك التعايش مرهون بتجاوز الأزمات عبر اعتماد الحوار ولغة التوافق والمساومات وروح المبادرة والاستعداد لتقديم التنازلات المتقابلة بين الأطراف المختلفة. ماذا سيخسر الأكراد اذا صارت كركوك إقليمياً مستقلاً بحد ذاته في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وبضمانات دولية على مراجعة وضعها بعد فترة معينة. مع ضمان حقوق مختلف مكونات المدينة وتطلعاتهم المشروعة عبر إجراءات قانونية تحفظ وجودهم القومي والاثني والديني؟
- ومن وجهة نظره إن اختيار كركوك إقليمياً مستقلاً بذاته، ليس الحل الأفضل فحسب، بل هو الحل الوحيد أمام جميع الفرقاء وذلك للأسباب التالية:
- 1- إن سكان مدينة كركوك من غير الأكراد هم أكثر عدداً من سكانها الأكراد، وبذلك لا يمكن فرض إلحاقها بإقليم كردستان رغم إرادتهم. والأصح هو إجراء إحصاء سكاني لها تحت إشراف مراقبين دوليين، لمعرفة عدد السكان ونسبة كل أثنية فيها، ومن ثم إجراء إستفتاء لسكانها لمعرفة موقفهم فيما إذا كانوا يريدون البقاء كمحافظة مستقلة بذاتها تابعة للعراق أم ربطها بإقليم كردستان.
 - 2- رغم أن قضية كركوك هي قضية عراقية بالدرجة الأولى، ولكن يجب أن لا ننسى أن القضية العراقية ككل هي الآن قضية دولية، إضافة إلى تدخل دول الجوار. ففي ظل الظروف الراهنة من المستحيل أن تبقى تركيا ساكنة إزاء ضم كركوك إلى إقليم كردستان وفيها نسبة كبيرة من التركمان، وفي هذه الحالة يمكن لتركيا أن تخلق الكثير من المشاكل للعراق عموماً وللأكراد بصورة خاصة.
 - 3- وكما قال الأستاذ حسين سنجاري، ماذا سيخسر إقليم كردستان بجعل كركوك إقليمياً مستقلاً بذاته؟ لا شيء.
 - 4- كان لجوء قيادة الشعب الكردي إلى السلاح في عهد الحكومات السابقة مشروعاً وذلك لعدم توافر الوسائل السلمية الديمقراطية لحل المشاكل وخاصة الحرمان من الحقوق القومية. أما في العراق الجديد فإن الديمقراطية توفر الوسائل السلمية لحل المنازعات وفقاً للدستور. لذا نقترح أن تبقى كركوك إقليمياً مستقلاً بذاته، لأنه الحل العملي والصحيح والوحيد الممكن، وفي جميع الأحوال لا يصح إلا الصحيح (50).
- غير ان هذا الحل ينطوي على محاذير اهمها
- تشجيع القوى والاقليات الاخرى ولاسيما في المناطق المتنازع عليها على المطالبة بمثل هذا الحل ما يعني الدخول في مناهاة المطالب المماثلة واتساع نطاق المطالب الانفصالية وحالة عدم الاستقرار في العراق .
 - لايستبعد ضمن هذا المدى اندفاع القوى المتنفذة في كركوك والمنتفعة من خيراتها الى سبيل التطاول على وحدة العراق والاتجاه الى هاوية الانفصال.
 - واخير ستكون ابواب هذا الاقليم مفتوحة لتدخلات القوى الاقليمية والمحلية في شؤونها بحثا عن النفوذ واستحصال المغام ، ومن ثم الانزلاق الى منعرج التأزم والتجاذب بين القوى ذات المصالح المتقاطعة في كركوك مما يعني اتساع نطاق انعدام الاستقرار.
- وبالافادة من تجربة بلجيكا، يقدم احد المهتمين بالنزاعات الاثنية مقترحاً لا يخلو من الوجهة والموضوعية في الطرح ويجري هذا المقترح في مسار التفاوضي عن نتيجة الاستفتاء حول مصير كركوك في مقابل تحول المدينة الى إدارة سنة (حكومة محلية) يشارك كل سكان المحافظة بانتخابها، تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والخدمات السنة والمهمات الأخرى التي تخص المحافظة ككل، بصرف النظر عن الانتماءات القومية. والى جانب هذه الإدارة السنة يجري تشكيل إدارات خاصة لكل قومية من القوميات التي تسكن المحافظة، تنتخب من قبل أبناء

القومية المعينة، تُعنى بالقضايا الثقافية والتعليم بالأساس الى جانب بعض المهمات الخاصة بالقومية المعينة. فتكون للأكراد إدارتهم والى جانبها إدارات للتركمان والعرب والكلدوآشوريين. الأمر الذي يؤمن مصالح كل قومية من هذه القوميات، وأن تمنح هذه الإدارات صلاحية التعاون والتنسيق مع الإدارات المماثلة لها من اذ الانتماء القومي داخل المحافظة وخارجها في ما يخص القضايا الثقافية والتعليم وغير ذلك من الشؤون الخاصة بالقومية المعينة التي لا تشملها صلاحيات الإدارة السنة.

وما يؤخذ على هذا المقترح تغافله للمطالب والتطلعات الكردية التي من الوارد ان تدفع الطرف الكردي الى وضع العصا في دولاب الحركة باتجاه تبني هذا الخيار، وهو الامر الذي التفت اليه التقرير الذي اصدرته منظمة «مجموعة الأزمات الدولية» الذي نختتم به بحثنا في الحلول المطروحة -وهي منظمة دولية متخصصة في التحاليل الميدانية الموجهة للمستويات القيادية لمنع وحل النزاعات الدولية -

في 28 تشرين الأول (أكتوبر) من السنة 2008 والذي اقترح صفقة شاملة تتمحور حول «النفط مقابل الأرض»، مقرونة بأن يؤجل الاكراد مطالبهم بكروك عشر سنوات على أن يحصلوا في المقابل على ضمانات أمنية لحدود اقليمهم الداخلية بالإضافة الى حق ادارة ثروتهم المعدنية والافادة منها. ويرى التقرير ان «صفقة كهذه ستوضح المكسب المهم الذي حققه الأكراد من خلال حكمهم الذاتي المحدود الناجم عن حرب الخليج في السنة 1991 خصوصاً بعد نيسان (ابريل) 2003، وفي الوقت نفسه احترام الخط الأحمر العربي- العراقي وكذلك الدول المجاورة بخصوص كركوك» (51).

ويمضي الى إن «هذه الصفقة تشمل تنازلات مؤلمة لكل الجوانب والتي من المحتمل أن لا تتم بدون تدخل دولي قوي». ويحض التقرير بعثة الامم المتحدة في العراق على «توفير الدعم للأطراف الأساسية المساهمة في المفاوضات من أجل الحصول على المبادلة العظمى» و«رسم الحدود الداخلية بين إقليم كردستان وباقي أجزاء العراق» و«مساعدة اللجنة المقترحة إنشاؤها بموجب المادة 23 من قانون انتخابات المحافظات لسنة 2008». في الوقت نفسه يقترح على الحكومة العراقية الطلب رسمياً من مجلس الأمن الدولي إعطاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) السلطة لتوجيه مفاوضات المبادلة العظمى وتسريع المفاوضات حول القوانين الفدرالية المتعلقة بالنفط وتجنب التحركات من جانب واحد والتوصل وبالاتفاق مع المساعدة الفنية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى تعريف «الأراضي المتنازع عليها». ومن بين مقترحات التقرير إلى الحكومة العراقية تبني وتطبيق توصيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشأن الحدود الداخلية بين إقليم كردستان وباقي أجزاء العراق و«تأسيس محافظة كركوك كمحافظة قائمة بذاتها أو إقليم خاص لمدة انتقالية مدتها عشر سنوات»، بالإضافة الى «إيجاد نظام لتقاسم السلطة في كركوك بما يتماشى مع المادة 23 من قانون انتخابات المحافظات» وايضا الاعتراف علناً بجرائم حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق في سياسة التعريب.

في المقابل يوجه التقرير نصائح الى حكومة اقليم كردستان بينها «التسنىل مع اهتمامات تركيا بخصوص حزب العمال الكردستاني وقدرته على استخدام أراضي إقليم كردستان كمسرح لشن هجمات» في مقابل تأسيس تركيا روابط نظامية مع حكومة إقليم كردستان» و«العمل مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان للسماح بنقل النفط والغاز من الإقليم عبر تركيا و«السعي لسياسة حدودية اقتصادية مفتوحة مع العراق، من ضمنها إقليمها الكردستاني». ولا يخلو التقرير من مقترحات للحكومة الاميركية تتضمن تعزيز مفهوم المبادلة العظمى «الأرض مقابل النفط»، ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والحكومة العراقية، وحكومة إقليم كردستان، وكل الأطراف الأخرى المساهمة من أجل التوصل إليها (52).

الخاتمة :

إذا كانت كركوك عراقا مصغرا او برميلا من البارود او حتى قبلة موقوتة - على حد تعبير بعض الباحثين - فان ذلك متاتي من واقع مفعم بالتنوع الاثني المرتبط باصول تاريخية عميقة وتطلعات لم تكن حتى وقت قريب تصل الى درجة التقاطع لولا نزوع الروح العنصرية وما رافقها من مظالم تصدعت من جرائها واصر التعايش المشترك بين المكونات المختلفة ، وسرت روح الشك والريبة حول مقاصد شركاء الوطن والمصير الواحد واتسعت الهوة بينهم مع اتساع رقعة الاهداف والمصالح لاسيما بعد ظهور النفط بكثرة في هذه المنطقة ، ولم تكن التوافقات السياسية والنصوص الدستورية قادرة على ازالة الاحتقان بين المكونات الاثنية المختلفة او كبح جماح التدهور في الاوضاع الامنية ؛ الامر الذي استدعى انخرط اطراف دولية واقليمية في دوامة النزاع الاثني

المستتر إما طمعاً بالمكاسب الاستراتيجية او خوفاً من تداعيات تطور النزاع على مصالحهم . وبكل الاحوال لم يكن غير العراقيين ساحة واداة للنزاع ، ولن يكون غيرهم خاسرا اذا ما تطور النزاع متخذاً سبيل العنف المسلح ولغة الدم . ومن تحليل عناصر الازمة وابعادها والخيارات المطروحة للخروج منها يمكن التوصية بالاتي :

1- ينبغي على العراقيين تنحية المصالح الضيقة لصالح وحدة الوطن ومستقبله ، وهذا لن يكون الا بالحوار السلمي والتوافق والتفاعل البناء مع مخاوف ومصالح الاخر . ومن ثم التوقيع على وثيقة للمصالحة والاتفاق حول التسوية النهائية لوضع كركوك تلحق بالدستور .

2- تعديل المادة (140) من الدستور باسقاط السقف الزمني لتطبيق الحل النهائي لمشكلة كركوك لانتفاء مبررات بقاءه من جانب ولاعطاء الوقت الكافي لتجاوز المعوقات الخاصة لتطبيق مضمون المادة المذكورة .

3- تأجيل التسوية النهائية لوضع كركوك مدة كافية من الزمن مع العمل من خلال لجان مشتركة على تسوية وتطبيع الاوضاع فيها باعتماد معايير موضوعية وعملية بعيدة تمهيدا لاجراء الاحصاء السكاني في المدينة بالتزامن مع الاحصاء السكاني للعراق ككل . على ان توزع خلال الفترة الانتقالية عوائد النفط على سكان المدينة بحسب نسبتهم ، وتتولى الحكومة المركزية التصرف بحصة عرب كركوك من نفطها ، وكذا الحال مع حصة الاكراد من النفط لصالح اقليم كردستان من خلال لجان تنسيق مشتركة مع مجلس ادارة المحافظة مع احتفاظ التركمان بحصتهم من النفط ؛ على ان يحدد الغرض من انفاق هذه الاموال لاعادة ترتيب اوضاع المدينة واعادة اعمارها وتطويرها .

4- تشريع قانونين يخصان كركوك ، الاول حول الانتخابات في المحافظة يراعي التمثيل المتوازن للمكونات الاثنية في مجلس المحافظة بحسب الصيغة التي تبناها مجلس النواب العراقي ، مع الاستفادة من التجربة البلجيكية في اصدار قانون ثانٍ للادارة المشتركة لمجلس المحافظة بما يكفل احترام الهوية الثقافية لكل قومية في المدينة .

5- سحب القوات العراقية وكل الميليشيات التابعة لاي حزب من المدينة ونزع سلاح الاهالي ، مع الاستعانة بقوات دولية لحفظ الامن فيها طوال تلك الفترة الانتقالية .

6- وفي المرحلة الاخيرة يجري الاستفتاء على مصير كركوك من خلال السؤال الاتي : ما الحل الذي تفضله لمستقبل كركوك ؟

أ- بقاء الوضع على ما هو عليه ، يكون كركوك محافظة تابعة للحكومة المركزية .

ب- اعلان كركوك اقليماً فدرالياً مستقلاً .

ت- التحاق كركوك باقليم كردستان .

الهوامش :-

- (1) د. هند بداري ، كركوك على خارطة العراق ، مقال منشور بتاريخ 2008/ 8/13 على الموقع : <http://www.egynews.net/wps/portal!/ut/p/c>
- (2) محمد أمين زكي خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ترجمة محمد علي عوني مطبوعة ، صلاح الدين بغداد - 1961 . ص 61 .
- (3) خالد عزيز الجاف ، الحقائق التاريخية والادلة الدامغة على عدم كردية كركوك ، بحث منشور على شبكة البصرة بتاريخ 2008/2/8 ، http://www.albasrah.net/ar_articles/_aljf.htm
- (4) حقوق التركمان التاريخية في كركوك ، مقال منشور على الموقع : <http://www.salim-matar.com/PDF/turkman.pdf>
- (5) د.مصطفى جواد ، كركوك في التاريخ ، مجلة ميزوبوتاميا ، مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ، العدد 5-6 ، 2005 ، ص 366-367 .
- (6) ، كركوك : هل ستكون البوابة لتقسيم العراق ؟ ، مقال منشور بتاريخ 2007 /3/2 على الموقع :

- <http://almoslim.net/node>
7- ارشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي ، ط3 ، الدار العربية للموسوعات بيروت ، 2005 ، ص 73-75.
- 8- اسامة كامل ، كركوك هل ستكون البوابة لتقسيم العراق ، على الموقع :
<http://almoslim.net/node>
<http://www.kurdtimes.com/kt-arab/pages/page.dr.htm>-9
- 10- اسامة كامل ، مصدر سابق .
11- خالد يونس خالد ، اشكالية كركوك في سيمانار مفتوح ، ورشة عمل منشورة بتاريخ 5/5/2007 على الموقع :
<http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles->
- 12 - <http://www.egynews.net/wps/portal!/ut/p/c>
- 13- جهاد صالح ، كركوك : صراع القوميات ، مقال منشور بتاريخ 24 /8 /2005، على الموقع :
<http://www.rojava.netcihadsalih-kerkuk.htm>
<http://www.egynews.net/wps/portal!/ut/p/c> -14
<http://www.kurdtimes.com/kt-arab/pages/page.dr.htm> -15
<http://www.aljaml.com/nodeprint> -16
<http://www.aljaml.com/nodeprint> - 17
- 18- زيد يحيى المحبشي ، كركوك برمودا العراق الجديد ، مقال منشور على الموقع
<http://www.arabvoice.com/modules>.
<http://www.rojava.netcihadsalih-kerkuk.htm>-19
- 20- مصدر سابق،
<http://www.kerkuk.net>،
21- د. خليل اسماعيل محمد ، كردية كركوك في ظل الحقائق التاريخية الجغرافية ، بحث منشور بتاريخ 11/4/2009 على الموقع :
<http://www.kurdtimes.com/kt-arab/pages/page.dr.htm>
<http://www.arabvoice.com/modules>-22
- 23- ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد ، ازمة كركوك : السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، مركز دراسات عراقية ، بيروت ، ط1، 2009 ، ص121.
- 24- ارشد الهرمزي ، حقيقة الوجود التركماني في العراق ، ط2، الدار العربية للمخطوطات ، بيروت ، 2005، ص ص 229-230.
- 25- احمد جويد ، كركوك والنوايا الكاملة ، مقال منشور بتاريخ 24 / 4 / 2009، على الموقع :
<http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- 26- نص ميثاق كركوك المنشور بتاريخ 2/5/2008 على الموقع :
<http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index>
<http://www.annabaa.org/nbanews.htm> -27
- 28- عبد الجليل زيد المرهون ، تركيا وقضية كركوك ، مقال منشور على الموقع :
<http://www.alriyadh.com/article.html>
- 29- <http://www.alhurriatv.com/print.php?page=/articles>
- 30- قضية كركوك من الحرب الكلامية الى التهديدات المعلنة ، مقال منشور على موقع شبكة النبا الالكترونية :
<http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
<http://www.aljaml.com/nodeprint> - 31

- 32 <http://www.rojava.net/cihadsalih-kerkuk.htm>
- 33- عبد الكريم عبد الله ، الاصابع الايرانية في كركوك ، مقال منشور بتاريخ 1-1-2008 ، على الموقع :
<http://www.iraqallnews.dk/index.php>
- 34- <http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- 35- <http://www.yek-dem.com/moxtura.htm>
- 36- <http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- 37- <http://www.arabvoice.com/modules.php>
- 38- جمال يوسف بوتاني ، كركوك رمز مدن كردستان العراق ، بحث منشور على الموقع :
<http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles->
- 39- زهير كاظم عبود ، تاجيل قضية كركوك الى متى ؟ ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الاتحاد ، بتاريخ 26 حزيران 2009 ،
<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&sid>
- 40- صراع الذئاب على بقرة كركوك الحلوب ، مقال منشور على موقع الجمل الالكتروني بتاريخ 2008/1/17
<http://www.aljaml.com/nodeprint>
- 41- <http://marafea.org/paper.ph>
- 42- د. عبد الخالق حسين ، حل مشكلة كركوك بين الممكن والمستحيل ، مقال منشور بتاريخ 2008/8/3 ، على الموقع :
http://www.inciraq.com/pages/view_page.php?id
- 43- قضية كركوك هي العائق الاكبر ، مقال منشور على الموقع :
<http://iraqalaan.com/bm/Politics.shtml>
- 44- <http://marafea.org/paper.php>
- 45- <http://www.turkmenadalet.com/preview.php>
- 46- اسعد العزوني ، الاكراذ والحاجة الى مسوغ قانوني للسيطرة على اراضي كركوك ، مقال منشور في صحيفة العرب اليوم بتاريخ 7/3 / 2008 ، الموقع
<http://www.al-moharer.net/mohazzouni.htm>
- 47- عادل بن زيد الطرقي ، كركوك لمن ؟ مقال منشور في صحيفة "الرياض" السعودية ، بتاريخ 6 / 5 / 2008 :
<http://www.alarabiya.net/views.html>
- 48- علي مهدي ، الحلول البديلة لقضية كركوك ، مقال منشور على الموقع :
http://www.turkmen.nlA_soitm/kc-sadeqa.doc
- 49- قيصر باقر ، خارطة الطريق البياتي لحل قضية كركوك ، مقال منشور بتاريخ 11/25 / 2007 ، على الموقع :
<http://www.albadeal.com/modules.php>
- 50- http://www.inciraq.com/pages/view_page.php
- 51- عبد الرزاق الصافي ، كركوك : لغم ام مدينة للتاخي القومي ، مقال منشور على موقع صحيفة الحياة الالكتروني بتاريخ 13 / 7 / 2005 ،
<http://www.yek-dem.com/moxtarat.htm>
- 52- عمار المالكي ، صراع الارادات الثلاث ، مقال منشور بتاريخ 2009 / 2 / 22 على الموقع :
<http://www.theiraqweekly.com/inp/view.asp?ID>

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعرّبة

- ارشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي ، ط3، الدار العربية للموسوعات بيروت ، 2005.
- ارشد الهرمزي ، حقيقة الوجود التركماني في العراق ، ط2، الدار العربية للمخطوطات ، بيروت ، 2005.
- ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد ، أزمة كركوك : السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، ط1، مركز دراسات عراقية ، بيروت ، 2009.
- محمد أمين زكي خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني مطبعة صلاح الدين ، بغداد ، 1961.

ثانياً : المجلات والدوريات

- مصطفى جواد ، كركوك في التاريخ ، مجلة ميزوبوتاميا ، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، العددان 5-6 ، 2005.

ثالثاً : مواقع شبكة المعلومات الدولية

- احمد جويد ، كركوك والنوايا الكاملة ، مقال منشور بتاريخ 24 / 4 / 2009، على الموقع : <http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- أسامة كامل ، كركوك هل ستكون البوابة لتقسيم العراق ، على الموقع : <http://almoslim.net/node>
- اسعد العزوني ، الأكراد والحاجة الى مسوغ قانوني للسيطرة على أراضي كركوك ، مقال منشور في صحيفة العرب اليوم بتاريخ 7/3 / 2008، الموقع <http://www.al-moharer.net/mohazzouni.htm>
- جمال يوسف بوتاني ، كركوك رمز مدن كردستان العراق ، بحث منشور على الموقع : <http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles->
- جهاد صالح ، كركوك : صراع القوميات ، مقال منشور بتاريخ 24 / 8 / 2005، على الموقع : <http://www.rojava.netcihadsalih-kerkuk.htm>
- حقوق التركمان التاريخية في كركوك ، مقال منشور على الموقع : <http://www.salim-matar.com/PDF/turkman.pdf>
- خالد عزيز الجاف ، الحقائق التاريخية والأدلة الدامغة على عدم كردية كركوك ، بحث منشور على شبكة البصرة بتاريخ 2/8 / 2008، http://www.albasrah.net/ar_articles/_aljaf.htm
- خليل إسماعيل محمد ، كردية كركوك في ظل الحقائق التاريخية الجغرافية ، بحث منشور بتاريخ 11/4 / 2009 على الموقع : <http://www.kurdtimes.com/kt-arab/pages/page.dr.htm>
- خالد يونس خالد ، إشكالية كركوك في سيمينار مفتوح ، ورشة عمل منشورة بتاريخ 5/5 / 2007 على الموقع : <http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles->
- زهير كاظم عبود ، تاجيل قضية كركوك الى متى ؟ ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد ، بتاريخ 26 حزيران 2009، <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&si>
- زيد يحيى المحبشي ، كركوك برمودة العراق الجديد ، مقال منشور على الموقع <http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles->
- صراع الذئاب على بقرة كركوك الحلوب ، مقال منشور على موقع الجمل الإلكتروني بتاريخ 17/1 / 2008، <http://www.arabvoice.com/modules>.
- عادل بن زيد الطرفي ، كركوك لمن؟ مقال منشور في صحيفة "الرياض" السعودية ، بتاريخ 6 / 5 / 2008 :

<http://www.alarabiya.net/views.html>

- عبد الجليل زيد المرهون ، تركيا وقضية كركوك ، مقال منشور على الموقع :
<http://www.alriyadh.com/article.html>
- عبد الخالق حسين، حل مشكلة كركوك بين الممكن والمستحيل ، مقال منشور بتاريخ 2008/8/3، على الموقع :
http://www.inciraq.com/pages/view_page.php?id
- عبد الرزاق الصافي ، كركوك : لغم ام مدينة للتاخي القومي ، مقال منشور على موقع صحيفة الحياة الالكترونية بتاريخ 2005 /7/13،
<http://www.yek-dem.com/moxtarat.htm>
- عبد الكريم عبد الله ، الأصابع الايرانية في كركوك ، مقال منشور بتاريخ 2008-1-1، على الموقع :
<http://www.iraqallnews.dk/index.php>
- علي مهدي ، الحلول البديلة لقضية كركوك ، مقال منشور على الموقع :
http://www.turkmen.nlA_soitm/kc-sadeqa.doc
- عمار المالكي ، صراع الإرادات الثلاث ، مقال منشور بتاريخ 2009 /2/22 على الموقع :
<http://www.theiraqweekly.com/inp/view.asp?ID>
- قضية كركوك من الحرب الكلامية الى التهديدات المعلنة ، مقال منشور على موقع شبكة النبا الالكترونية :
<http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- قضية كركوك هي العائق الأكبر ، مقال منشور على الموقع :
<http://iraqalaan.com/bm/Politics.shtml>
- قيصر باقر ، خارطة الطريق البياتي لحل قضية كركوك ، مقال منشور بتاريخ 2007 /11/25، على الموقع :
<http://www.albadeal.com/modules.php>
- كركوك : هل ستكون البوابة لتقسيم العراق ؟ ، مقال منشور بتاريخ 2007 /3/2 على الموقع :
<http://almoslim.net/node>
- نص ميثاق كركوك المنشور بتاريخ 2008 /2/5 على الموقع :
<http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index>
- هند بداري ، كركوك على خارطة العراق ، مقال منشور بتاريخ 8/13
<http://www.egynews.net/wps/portal!/ut/p/c>
- <http://www.egynews.net/wps/portal!/ut/p/c>
- <http://www.egynews.net/wps/portal!/ut/p/c>
- <http://www.kurdtimes.com/kt-arab/pages/page.dr.htm>
- <http://www.aljaml.com/nodeprint>
- <http://www.rojava.net/cihadsalih-kerkuk.htm>
- <http://www.arabvoice.com/modules>
- <http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- <http://www.alhurriatv.com/print.php?page=/article->
- <http://www.aljaml.com/nodeprint>
- <http://www.rojava.net/cihadsalih-kerkuk.htm>
- <http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- <http://www.yek-dem.com/moxtara.htm>
- <http://www.annabaa.org/nbanews.htm>
- <http://www.arabvoice.com/modules.php>
- <http://marafea.org/paper.php>
- http://www.inciraq.com/pages/view_page.php